أشهر اصطلاحات المحدثين في الجرح والتعديل بين الخصوصية والتعميم

د. محمد علي أحمد سليمان (١)

مقدمة :

الحمد لله الذي هيَّأ لسنة نبيه ﷺ أئمة ونقاداً ، يذودون عنها زيف الوضاعين وانتحال المبطلين .. والصلاة والسلام على آخر هدايات السماء إلى الأرض ؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .. وبعد . . .

فلا يختلف اثنان في أن إعادة قراءة فكرنا الإسلامي بقضاياه المختلفة ، وأنساقه المتعددة من أولويات العاملين ، والمهتمين بهذا الفكر : درساً وتدريساً وبحثاً ، في عصر يتحتَّم علينا فيه إخراج العقل المسلم من أزمته الراهنة ، وتحويله إلى عقل فاعل مؤثر ، يحسن الأخذ والتلقي ، ويجيد التأثير والتأثر ، انطلاقاً من خصوصيته الحضارية ، وتأتي مشكلة المصطلحات وضبطها وتوحيدها – كأوعية تحمل مضامين ورسائل للتعبير عن الرؤى والأفكار – من أهم القضايا التي تشغل بال كل مهتم بقضايا أمته وفكرها وتراثها .

ويعد المحدِّثون من أوائل مفكرينا الذين أولوا قضية المصطلحات عناية خاصة بوصفها أوعية تحمل مضامين خاصة بهم ، وبهذه الأمة التي خصَّها الله بالإسناد ؛ فقد روى الإمام مسلم عن ابن المبارك " الإسناد من الدين لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " (٢) .

---

(١) مدرس الدراسات الإسلامية كلية الآداب – جامعة أسيوط .

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (بشرح النووي) : المقدمة باب بيان أن الإسناد من الدين ١/٨٧، كذا أخرجه ابن ابى حاتم فى الجرح والتعديل ١/١/١٦، والرَّامهرمزى فى المحدث الفاصل ص٢٠٩.

ويعتمد المحدثون على علم الجرح والتعديل ؛ ذلك العلم الذي حفظ الله به هذا الدين ، وهو علم يتخذ من ألفاظهم في جرح الرواة وتعديلهم ميداناً له ؛ ولذلك فإنَّ الوقوف على مرادهم من تلك الألفاظ من الأهمية بمكان ، ولا يمكن لحديثي أن يَدْرُج في علم الحديث دون أن يعي مدلولات ألفاظهم ، ومدى ارتباطها بالزمان والمكان والإنسان ، فليس كل لفظ يؤخذ على ظاهره ، كما أنه ليست كل قاعدة تكون مطلقة ، فمن ثبتت عدالته لم يقبل فيه جرح إلا ببيِّنة ، وقد يضعفون راوياً في شيخ بعينه وتكون بقية أحاديثه عن شيوخه الآخرين مستقيمة ، وقد يوثقون راويلً أو يضعفونه مقروناً بغيره ، فلا يُعد هذا جرحاً مطلقاً أو تعديلاً مطلقاً ، وتحدثوا عن : تفسير الجرح ، والجرح المبهم ، واشتراط العدد في الجرح والتعديل ، وتعارض الجرح مع التعديل ، ووضعوا شروطاً للجارح والمعدّل .

ومما يثير الانتباه عند طلاب الحديث أن للمحدث أو الناقد ألفاظاً يشارك غيره فيها ، إلا أن دلالتها عنده تختلف عن دلالتها عند غيره ، بل ربما كان لها أكثر من دلالة عند الناقد نفسه .

يقول الأستاذ خلدون الأحدب :" وجب التنبُّه على المصطلحات الخاصة بأئمة الجرح والتعديل ، ومدلولاتها عندهم لخطورة ما يترتب على هذا الأمر " [1]

---

[1] أسباب اختلاف المحدثين ٢/٥٦٧.

لذلك كانت هذه الدراسة التي عنونت لها بـ " أشهر اصطلاحات المحدثين في الجرح والتعديل بين الخصوصية والتعميم " [1].

والحديث عن المصطلحات في هذه الدراسة لن يكون في وصفها المعجمي الموروث في معاجم اللغة ، وإنما في وضعها العرفي عند المحدثين بصورة عامة ؛ مقارنة بدلالتها عند محدث بعينه تفرد بدلالة للمصطلح نفسه خالف فيها نَقَدَةَ الحديث ، وسوف يكون التركيز على ذلك التمايز ، وتلك الخصوصية التي يحملها مصطلح بعينه كوعاء يحمل رسالة خاصة لصاحبها يخالف فيها غيره .

وقد قيدت العنوان بـ " أشهر " لأن هناك كثيرًا من الاصطلاحات يمكن أن تدخل تحت العنوان ، إلا أنها قليلة الاستخدام إذا قورنت بالاصطلاحات موضع الدراسة ، أما مصطلحات هذه الدراسة فتركز على خصوصيتها عند ناقد بعينه وعمومية استخدامها عند بقية المحدثين .

وفي منهجي لتناول المصطلح سوف أركز على الخصوصية والمقارنة ، وقد جاءت الدراسة في مبحثين سبقتهما المقدمة وتعقبهما خاتمة بنتائج البحث ، ثم ثبت بالمصادر والمراجع على التفصيل التالي :

---

[1] لم يفرد أحد من القدامى المصطلحات الخاصة بأئمة الجرح والتعديل بدراسة خاصة ، وجاء حديثهم عن ذلك متناثرا فى كتب المصطلح أثناء حديثهم عن ألفاظ الجرح ومراتبها من أمثال : الحافظ العراقى ، والحافظ السخاوى ، وتحدث عن هذه القضية من المعاصرين : عبد الحى اللكنوى فى كتابه " الرفع والتكميل " والتهانوى فى كتابه " قواعد فى علوم الحديث " والأستاذ عبد الفتاح أبو غدة فى تعليقاته المفيدة على الكتابين ، وكذا فى تحقيقاته وتعليقاته الأخرى ، ومن الدراسات الحديثة التى اهتمت بقضية المصطلح عند المحدثين بصورة عامة دراسة عنون لها بـ " شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل " لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل ، نشر مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، ومكتبة العلم – جدة ، ط/١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م ، ومنها : الشرح والتعليل بألفاظ الجرح والتعديل ، يوسف محمد صديق ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، ط/١ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م .

المبحث الأول : (تمهيدي) : الاختلاف في جرح الرواة وتعديلهم [1] ، وفيه :

أولا – حدود اختلاف الأئمة في جرح الرواة وتعديلهم .

ثانيًا – أسباب تعارض أقوال الناقد الواحد في راوٍ بعينه .

ثالثًا – اصطلاح النقاد لأنفسهم اصطلاحات خاصة .

المبحث الثاني : أشهر اصطلاحات النقاد في الجرح والتعديل بين الخصوصية والتعميم ، وفيه :

أولاً – " سكتوا عنه " و " فيه نظر " عند البخاري .

ثانيًا – " ليس بشيء " عند ابن معين .

ثالثا – " لا بأس به " عند ابن معين وأبي حاتم .

رابعًا – " منكر الحديث " عند أحمد والبرديجي والبخاري ومسلم وابن حجر

خامسًا – " مجهول " عند أبي حاتم ، والذهبي ، وابن حبان ، وابن القطان

ثم ينتهي البحث بخاتمة فيها نتائج البحث وتوصياته ، ثم ثبت للمصادر والمراجع .

الباحث

---

[1] تعرضت كثير من الدراسات المعاصرة لأسباب اختلاف الأئمة والنقاد في جرح الرواة وتعديلهم وحتى لا يأتي العمل مكروراً ، فقد ركزت في هذا المبحث على الحديث على حدود الاختلاف ، ثم أسباب تعارض أقوال الناقد الواحد الذي اصطلح لنفسه اصطلاحات تفرد بها في راوٍ بعينه .

المبحث الأول : الاختلاف في جرح الرواة وتعديلهم

أولاً- حدود اختلاف الأئمة في جرح الرواة وتعديلهم:

من البدهيات التي يؤمن بها ناشئة العلم قبل جهابذته أنَّ الاختلاف سنة من سنن الله في خلقه وكونه ، ومن مظاهر الاختلاف اختلاف الأفهام وتفاوتها عند العلماء ، ولكن حدود هذا الاختلاف منضبط ، بحيث لا يؤدي إلى فساد أو يدعو إلى شقاق ، وإن بدا أن هناك تعارضًا فلا مناصَّ من التأويل أو الترجيح باستخدام القرائن المصاحبة ، دونما إغفال لظروف الزمان والمكان والإنسان (المتحدث والمخاطب) .

وهذه البدهيات تنطبق على كل العلوم التي شكَّلت في مجموعها فكرنا الإسلامي ، وعلم الجرح والتعديل واحد من هذه العلوم ، التي تعتمد على الاستقراء والتتبع ، ولذلك نصَّ العلماء على ضرورة حكاية الجرح والتعديل ، يقول الذهبي " تجب حكاية الجرح والتعديل ، فمنهم من نَفَسُه حادّ في الجرح ومنهم من هو معتدل ، ومنهم من هو متساهل " [1] .

وقد قسم الحافظ الذهبي المتكلمين من الرجال أقساماً ثلاثة فقال : " قسم منهم متعنت في الجرح ، متثبت في التعديل ، يغمزُ الراوي بالغلطتين والثلاث ، ويليِّنُ بذلك حديثه ، فهذا إذا وثَّق شخصاً فعُضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه ، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه ، فإن وافقه ولم يُوثِّق ذاك أحد من الحُذَّاق فهو ضعيف ، وإن وثقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه : لا يقبل تجريحه إلا مفسراً ، يعني لا يكفي أن يقول ابن معين مثلاً : هو ضعيف ، ولم يُوضح سبب ضعفه ، وغيرُه قد وثقه ، فمثل هذا يُتوقَّف في تصحيح حديثه وهو إلى الحُسْنَ أقرب وابن معين وأبو حاتم والجوْزجاني متعنتون ، و قسم في مقابل هؤلاء كأبي عيسى الترمذي ، وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي : متساهلون ، وقسم

---

[1] الموقظة ص ٨٣ .

كالبخاري ، وأحمد بن حنبل وأبي زُرْعة وابن عديٍّ : معتدلـــون منصفـــون . . . وقد ذكر نحوه السخاوي [1] .

وهذا يعني أنهم يختلفون ، وما علينا نحن إلا فهم هذا الاختـــلاف وتوجيهـــه والإحاطة بأسبابه مع الأخذ في الاعتبار أنَّ اختلافهم لا يكون فيه تعـــارض ، بـــل يكون في إطـــار الشـــيء الواحد ، كأن يكون في درجة الحديـــث المقبـــول أهـــو صحيح ؟ أو حسن ؟ أو في درجة الحديـــث المـــردود أهـــو ضعيـــف ؟ أو واه ؟ أوموضوع ؟ ، وكذلك يختلفون في جرح الرواة في من حيث مراتب القوة و مراتب الضـــعف ، يقول الذهبي : " هذا الدين مؤيَّد ، محفوظ من الله تعالى ، لم يجتمـــع علماؤه على ضلالة ، لا عمدًا ولا خطأً ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيـــف ولا على تضعيف ثقة ، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوَّة معارفه فإن قُدِّر خطؤه في نقده فله أجر واحد " [2].

ومعنى كلامهم أنَّه لم يحدث أن اتفق اثنان من أئمة الجرح على توثيـــق مـــن ضعفوه ، أو على تضعيف من وثقوه " [3] .

هذا يعني أن الاختلاف ليس هذا المستوى الفج الذي صوره أبو رية في كتابه فيما نقله : " قد اختلفت آراء الناس واجتهاداتهم في التعديل والتجريح فترى الرجـــل

---

[1] راجع :" ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل " للذهبي ص ١٧١ ، ١٧٢ و " المتكلمون في الرجال" للسخاوي ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، وهما قاعدتان ضمن قواعد أخرى منشورة بعناية عبد الفتاح أبو غدة.

[2] الموقظة / ٨٤ ونقل نحوه السخاوي في ذكر من يعتمد قوله في الجـــرح والتعديـــل ص١٧١ ، ١٧٢، وراجع : توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢٨١/١

[3] راجع:حاشية ابن قطلوبغا ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، وراجع هامش الرفع التكميـــل ، ص ٢٨٦ – ٢٩١ فللأستاذ أبو غدة كلام نفيس في ذلك .

الواحد تختلف فيه الأقوال حتى يوصف بأنه أمير المؤمنين وبأنه أكذب الناس أو قريب من هاتين العبارتين " [1] .

ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من تجنٍ على السنة ورجالها ، وما فيه من جهل باصطلاحاتهم ، فهو يسوق أمثلة لهذا الاختلاف أذكر منها قوله " خالد بن مخلد القطواني الكوفي من كبار شيوخ البخاري ، روى عنه ، وروى عن واحد عنه ، قال العجلي : ثقة فيه تشيع ، وقال أحمد بن حنبل : له مناكير " [2] .

قلت : المسكين لا يدري لجهله باصطلاحاتهم أن الثقة يتشيع ، ويروي المناكير ولا يضره ذلك ، إذا لم تكثر منه .

ثانياً – أسباب تعارض أقوال الناقد الواحد في راوٍ بعينه :

كثيراً ما يقابل الحَدِيثي إذا أراد استيفاء الترجمة لراوٍ بعينه ، واستقراء أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً – بغية الوصول إلى حكم فيه – أقوالاً لناقد بعينه يعارض بعضها بعضاً ، فماذا هو فاعل ؟

أقول إذا تابع استقراءه وتتبعه ، ثم أمعن النظر والتأمل والمقارنة فسوف ينكشف له الأمر لا محالة ، يقول للأستاذ خلدون الأحدب " : إنَّ من الظواهر التي تسترعي انتباه الباحث في كتب الجرح والتعديل – ويعجب لها بادئ ذي بدء – ظاهرة الاختلاف في الحكم يصدر عن ناقد واحد في حق راو من الرواة ، ثم لا

---

[1] راجع : أضواء على السنة المحمدية ٣٧ .

[2] هو خالد بن مخلد القطواني؛ أبو الهيثم الكوفي من كبار شيوخ البخاري ، روى عنه البخاري ومسلم والنسائي ، قال أبو داود : صدوق ، لكنه يتشيع ، وقال أحمد : له مناكير ، وقال يحيى لا بأس به ، وساق له ابن عدي أحاديث استنكرها ، ثم قال هو من المكثرين لا بأس به ، قال الحافظ في التقريب : صدوق يتشيع ، وذكره العجلي في الثقات ، راجع ترجمته في : الجرح والتعديل ١ / ٢ / ٣٥٤ ، التاريخ الكبير ٢/١ /١٧٤ ، الثقات للعجلي ، ص ١٤١ ، الكامل ٣ / ٣٤ – ٣٦ ، تهذيب الكمال ٨ / ١٦٣ – ١٦٧ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٤٢٥ – ٤٢٧ ، سير أعلام النبلاء ١٠ / ٢١٧ – ٢١٩ ، تقريب التهذيب ١ / ٢١٦ .

يلبث هذا العجب أن يزول ، عندما يمعن الباحث النظر في هذه الظاهرة ويدقق فيها متتبعاً مستقرئاً ، حيث يتضح له أن هذا الاختلاف ظاهرة طبيعية ؛ إذ هي خاضعة لما يتوصل إليه الناقد من أدلة للحكم على الرواة ، فقد يحكم على الراوي بحكم ، ثم تتكشف له أمور تجعله يغير فيه رأيه ، فهو عائد لتغير الاجتهاد ، وقد يكون لاختلاف كيفية السؤال ، وقد يكون تضعيفه له في شيخ وتوثيقه له فيما سواه وقد يكون تضعيفه له باعتبار حديث بعينه " [1] .

قلت : وربما رأى الواحد منهم ناقداً يتهمه فيتجمل له في الرواية ويروي له أحسن أسانيده ، فيوثقه ذلك الناقد وهو على خلاف ذلك ، وقد يكون تضعيف الناقد لراوٍ مقارناً بأقرانه فلا يعد هذا تضعيفاً ، قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة " عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة ، " تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه ، قد احتج به الجماعة سوى النسائي " [2] .

لذلك ينبغي أن يتأمل طالب الحديث في أقوال المزكِّين والمعدِّلين ويطيل التأمل ويقارن بينها ، ويوجِّه ما بينها من تعارض أو يؤوله مستخدماً القرائن مستعيناً بالأحوال والأوقات كاشفاً مدلولات ألفاظهم من إجابات النقاد على أسئلة السائلين ، فقد يجرح الواحد منهم راوياً في وقت ويعدِّله في وقت آخر ، وقد يجرحه مقارناً بغيره أو يوثقه مقارناً بغيره لذلك يعد " توثيق الراوي أو تضعيفه بالنسبة إلى غيره ليس تعديلاً أو تجريحاً على الإطلاق " [3] .

وربما سأل الناقدَ غيرُ واحد فيجيب كلٌّ واحد منهم بحسب اجتهاده المحصور بالزمان ، وبحدود علمه بذلك الراوي في ذلك الوقت ، فتختلف آراؤه في الراوي الواحد يقول الذهبي عن ابن معين : " وقد سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان

---

[1] أسباب اختلاف المحدثين ٢ / ٥٤٨ .

[2] هدى الساري ص ٤٣٨ .

[3] ضوابط الرواية عند المحدثين ، الصّديق بشير نصر ، ص ٢٦٨ .

الدَّارمي وأبو حاتم وطائفة ، وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال كما اختلفت لجتهادات الفقهاء المحدثين وصارت لهم في المسألة أقوال " [1] .

قال المعلمى اليمانى فيما ينبغى أن يتبعه من يبحث فى كتب الجرح والتعديل متتبعًا حال راوٍ بعينه :" ليبحث عن رأى كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بتتبع كلامه فى الرواة ، واختلاف الرواية عنه فى بعضهم ، مع مقارنة كلامه بكلام غيره " [2]

ثالثًا: اصطلاح النقاد لأنفسهم اصطلاحات خاصة :

اشتهر بين الناس قول المتقدمين " لا مشاحَّة في الاصطلاح " فللفقيه أو المفسر ، أو المحدث ، أو الأصولي ، أو اللغوي ، أن يصطلح لنفسه اصطلاحات يعرف بها شريطة أن يبين شرطه فيها ، والمحدثون كطائفة من العلماء اصطلحوا لأنفسهم اصطلاحات خاصة بهم ، لا يعرفها إلا من عمل بالحديث درساً وتدريساً ، وما أدلَّ على ذلك من أنك لو سألت ناشئًا ، وقلت له : ما قولك في راوٍ صدوق ؟ قال لك إن الصدوق من هو كثير الصدق وهي صيغة مبالغة ، يعني أن حديث راوٍ وُصِف بهذا يأتي في أعلى درجات الحديث صحة ، والأمر على خلاف ذلك كما تعلم .

---

[1] راجع : ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص ١٧٢ ، ضمن رسائل أخرى بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة ، وذكره السخاوي في " المتكلمون في الرجال " ، ص ١٠٢ ، وراجع كذلك : قواعد في علوم الحديث ، ص ٢٦٥ ، ٤٢٩ .

[2] التنكيل لما ورد فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل ١/٧١

ولو سألته عن حديث قالوا عنه : " أصح شيء في الباب " ، لأبلغك أنه أعلى درجات الحديث صحة والأمر ليس على عمومه [1] .

يقول أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل : " اعلم أن الإمام منهم إذا بدأ في طلب الحديث ، ولم يشتهر بعدُ ، فإنه في الغالب يُطلق ألفاظ الجرح والتعديل كما هي متعارف عليها عند الأئمة ، فإذا رسخت قدمه في هذا الشأن واشتهر أمره ، فإنه يصطلح لنفسه اصطلاحات خاصة ، ومن هنا لم ينكر على المجتهد إذا اصطلح لنفسه اصطلاحاً خالف فيه غيره طالما أنه بيَّن شرطه ولا مشاحَّة في الاصطلاح ، فقد يكون ابن معين أو غيره قد سأل عن بعض الرواة فأجاب فيهم بألفاظ تتفق مع غيره قبل أن يشتهر في هذا الشأن ، وقد لا يتميز هذا من ذاك ، فالأولى في مثل هذا الرجوع إلى القرائن [2] .

على أن انفراد الناقد بجرح راوٍ ، أو توثيقه ينبغي أن يُتوقف فيه ، فمن جرح راوياً وثَّقوه يراجع جرحه ، ومن وثَّق راوياً جرَّحوه يراجع توثيقه ، خاصة إذا لم يكن جرحه أو توثيقه مفسراً ، لذا ينبغي أن يقف طالب الحديث على طبيعة هذا الناقد أو ذاك في الجرح والتعديل وطريقته في إطلاق المصطلحات ، يقول الذهبي : " لا يكفي أن يقول ابن معين مثلاً : هو ضعيف ، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه ، فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه ، وهو إلى الحسن أقرب ، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنِّتون " [3] .

---

[1] قلت : قد يقولون أصح شيء في الباب وقد يكون ضعيفاً ، ومرادهم هنا أرجحه وأقله ضعفاً ، راجع : مقدمة تحفة الأحوذي ١ / ٤٠١ ، حيث قال المباركفوري : " معناه أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب سواء كان كل ما ورد فيه صحيحاً أو ضعيفاً " .

[2] شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ١ / ٢٨٤ – ٢٨٥ .

[3] راجع : ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ص ١٧١ – ١٧٢ ، وراجع : المتكلمون في الرجال للسخاوي ، ص ١٣٨ –١٣٩ .

وتأتي قضية الاستقراء والتتبع والاستقصاء ، ثمَّ النظر والتأمل والمقارنة لكل أقوال المجرِّحين والمُعَدِّلين لهذا الراوي أو ذلك من أهم ما يقوم به طالب الحديث إذا أراد أن يُحسن النقد والحكم بعد التخريج والعزو .

ولا يظنَّنَّ ظانٌّ أن أمر الوقوف على أقوالهم في الرواة جرحاً وتعديلاً من الصعوبة بحيث يمكن الحصول عليه ، خاصة مع وجود بعض المختصرات التي لا تُعنى بتفسير الحكم وتعليله ، بل إن هذا أمر سهل لذي الهمة – ولا يعمل بالحديث إلا ذو همة – إذا راجع المطولات واستقرأ أقوال النقاد : مُزكِّيهم ومُجرِّحيهم ، أما شأن هذه المختصرات كتقريب التهذيب وما على شاكلته ، إنما هو لتقريب الأحكام للمبتدئين ، خاصة أن مصنفيها جهابذة هذا الفن كابن حجر وأضرابه .

يقول جمال الدين القاسمي : " لا يخفى أن الناس قد اعتمدوا في جرح الرواة وتعديلهم على الكتب التي صنفها أئمة الحديث في ذلك ، ولا يقال : قد اشترط الأئمة أن الجرح لا يثبت إلا إذا كان لا يثبت ، وفي بعض تلك المصنفات والمختصرات لا يُتعرَّض لبيان السبب ، بل يُقتصر فيها على نحو : ضعيف أومستور ، واشتراط ذلك يفضي إلى تعطيل تلك المصنفات لأنا نقول : إنما لم يُتعرض لسبب الجرح فيها اختصاراً " [1] .

---

[1] قواعد التحديث ص ١٩٩ .

المبحث الثاني

أشهر اصطلاحات المحدثين في الجرح والتعديل

بين الخصوصية والتعميم

أولا- "سكتوا عنه" و "فيه نظر" عند البخاري :

أ - " سكتوا عنه " :

قبل أن أتناول دلالة هذا المصطلح أود أن أشير إلى أن هناك فرقاً بين راوٍ سكت عنه أئمة الجرح والتعديل ؛ فلم يتعرضوا له بجرح أو تعديل ، وبين راوٍ آخر ترجم له البخاري بقوله : " سكتوا عنه " [1] .

فالأول يُبحث تحت قضية الرواة المسكوت عليهم ، وهي من القضايا الشائكة التي من المفترض أن تُدرس تحت قضايا الجهالة ، وقد ذهب التهانوي وشايعه تلميذه عبد الفتاح أبو غدة ، أن سكوت ابن أبي حاتم أو البخاري عن الجرح في الراوي توثيق له [2] ، قال التهانوي : " كل من ذكره البخاري في تواريخه ، ولم يطعن فيه فهو ثقة ، فإن عادته ذكر الجرح والمجروحين ، قاله ابن تيمية " [3] .

---

[1] قلت : خلط صاحب " الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل " بين المصطلحين ، فقد كتب ص ٦٥ – ٦٦ تحت عنوان : حكم سكوت النقاد عن الراوي غير المجروح يُعد تعديلاً ، ولما أراد أن يُمثِّل للقضية قال : مثال من سكت عنه النقاد ، قال العقيلي في الضعفاء الكبير ١ / ٩٥ : إسماعيل بن يعلى الثقفي ؛ أبو أمية المصري ، قال البخاري : سكتوا عنه ، وفي ميزان الاعتدال : وقد مشاه شعبة وقال : اكتبوا عنه فإنه شريف .

قلت : ولا يخفى ما بين المصطلحين من بون شاسع . . . فحكم سكوت النقاد عن الراوي غير المجروح قضية لا يُمثَّلُ لها بمن قال فيه البخاري " سكتوا عنه " كما سيتضح بعدُ .

وقد سوى صاحب " شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل " بين قولهم سكتوا عنه وسكتوا عليه ، ثم قال : والذي يظهر لي صحة إطلاق اللفظين على من لم يُتكلَّم فيه بجرح أوتعديل . قلت : ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من عمومية تحتاج إلى تحديد .

[2] راجع : قواعد في علوم الحديث ، ص ٢٢٣ – ٢٢٤ ، ٣٥٨ ، ٤٠٣ .

[3] قواعد في علوم الحديث ، ص ٢٢٣ .

قلت : الذي قاله ابن تيمية معلقاً على راوٍ اسمه عكرمة بن إبراهيم ، كما نقله الشوكاني ، قال : قال ابن القيم : قال أبو البركات بن تيمية : ويمكن المطالبة بسبب الضعف فإن البخاري ذكره في تاريخه ، ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين [1] ، وصدر العبارة عند التهانوي نفسه " كل من ذكره البخاري في تواريخه ولم يطعن فيه فهو ثقة " ، وعجز العبارة : " فإن عادته ذكر الجرح والمجروحين " فكلام ابن تيمية الجد يدل على توثيق ضمني – كما أرشد الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة [2] – أما كلام التهانوي نفسه ففيه جزم بالتوثيق ، حيث قال : فهو ثقة [3] .

وقد استشهد التهانوي بما ذهب إليه بمسلك الحافظ فيه " تعجيل المنفعة " ، حيث قال : قال الحافظ في تعجيل المنفعة في مواضع عديدة : ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ، ثم ساق أمثلة لرواة قال فيهم الحافظ ذلك ، وعقَّب قائلاً : وصنيعه يدل على أن سكوت ابن أبي حاتم عن الجرح توثيق كسكوت البخاري[4] .

قلت : الحافظ ابن حجر نفسه قال عن يزيد بن عبد الله بن مغفل :" قد ذكره البخارى فى تاريخه فسماه يزيد ، ولم يذكر فيه جرحا فهو مستور " [5] قال الدكتور

---

[1] راجع : نيل الأوطار ، باب من اجتاز في بلد فتزوج فيه فليتم ٣ / ١٧٩ ، وراجع ترجمة : عكرمة بن إبراهيم الأزدى فى : التاريخ الكبير ٤/ق/٥٠، الجرح والتعديل ٣/٢/١٠، الميزان ٥/١٢ ، ١٣، تعجيل المنفعة ص ٢٩٠ .

[2] هامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٢٣ .

[3] المرجع السابق .

[4] راجع : القواعد في علوم الحديث ، ص ٣٥٨ ، وراجع ترجمة كل من فى تعجيل المنفعة : عبد الله بن عباد الأنصارى ص ٢٢٥ ، عاصم بن صهيب الواسطى ص ٢٠٣ ، عبد الله بن سعيد ص٢٢٢، عبد الله بن أبى أوفى ص٢٢٣، عبد الله بن الحصين ص ٣٢٣.

[5] النكت على ابن الصلاح ص ٥٤٨

أكرم ضياء العمرى : " ذهب الحافظ ابن حجر ، وهو أحسن من استقرأ البخـــارى إلىعدم اعتبار سكوته عن الراوى توثيقا له "[1]

بيد أن ما ذهب إليه العلامة التهانوي وتلميذه الأستاذ عبد الفتاح أبو غـــدة لا يسلم لهما ، ولا يكون مطرداً ، وقد أشار ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل إلى هذه المسألة فقال : " على أنَّـــا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشتمل الكتاب على كل من رُوي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديـــل فيـــهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى " [2] .

قلت : هذا يدل على أن ذكرهم هو باب استيعاب كل من رُوي عنه العلم مـــن الرواة والمحدثين ، سواء من عُرف حاله أو لم يُعرف ، وقول ابن أبي حاتـــم : " رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم" ، يظهر منه أنه ربما لم يكن على علم بحالـــهم ، وقوله : " فنحن ملحقوها بهم من بعد " ، يدل على أنه ينتوي الكتابة عنهم لاحقاً بعد معرفتهم . . . والله أعلم .

وقد ذهب الأستاذ أبو غدة [3] وتبعه صاحب الشرح والتعليل لألفاظ وقواعـــد الجرح والتعديل [4] إلى أن قول ابن أبي حاتم السابق يُعد توثيقـــاً ضمنيـــاً ، قـــال الأستاذ أبو غدة : واعتبار السكوت تعديلاً أولى من هَدْرِه أو اعتباره تجيـــهلاً ؛ لأن أقل ما يُقال في حال ذلك الراوي الذي سكت عنه ، ولم ينقل عن غيره فيه جـــرح ،

---

[1] بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ص ١١٤ .

[2] الجرح والتعديل ١ / ١ / ٣٨ .

[3] هامش الرفع والتكميل ، ص ٢٣٠ .

[4] راجع : الشرح والتعليل لألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٦٥ .

ولم يذكر من مروياته شيء يغمز فيه : أنه باق على أصل البراءة التي لا تزول إلا بثبوت نقل الجرح ، ولم ينقل [1] .

وهناك دراسة مهمة اهتمت بهذه القضية عنون لها صاحبها بـ " رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل ، بين التوثيق والتجهيل " [2] ، خلص صاحبها إلى ضرورة عرض الرواة الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل على كتب النقد الأخرى ، فقال : " والفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان هو عرضهم على كتب النقض الأخرى " [3] . وقال : " إن الرواة المسكوت عليهم لا يجوز أن يطلق عليهم حكم ما ، أي حكم كان ، فلا نقول : هم ثقات ، ولا هم مجاهيل ، ولا هم مستورون ، وإنما نطبق قواعد النقد الحديثي " [4] .

أما لفظ " سكتوا عنه " ، فهو من الألفاظ التي اشتهرت عن الإمام البخاري ؛ ومن ثم يحتاج هذا اللفظ إلى التوقف عنده ، قال الحافظ ابن كثير : وثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها ، من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل : سكتوا عنه ، أو : فيه نظر ، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده ، ولكنه لطيف العبارة في التجريح ، فليعلم ذلك [5] .

---

[1] هامش الرفع والتكميل ص ٢٣١ . وقد كتب الأستاذ أبو غدة في هامش الرفع تحت عنوان " تتمة مهمة " عن سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ولم يأت بمتن منكر يعد توثيقا له ، ص٢٣٠ – ٢٤٨ ، وقد انتصر لما ذهب إليه . قلت : ليس لهذه المسألة ضابط – في رأيي – ، والأولى عرض كل من سكتوا عنه من الرواة على كتب الجرح والتعديل ، واستقراء تراجمهم .

[2] رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل ، بين التوثيق والتجهيل ، عداب محمود الحمش طبع بعناية الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، بالرياض ، ١٤٠٥هـ ، ونشرته دار الإحسان ، ودار الأماني بالرياض في طبعته الثانية ١٤٠٧هـ.

[3] المرجع السابق ص ٧٢ .

[4] المرجع السابق ص ٢٥٣ ، وراجع ما كتبه الدكتور أكرم ضياء العمرى فى بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ص ١١٤

[5] اختصار علوم الحديث (ومعه الباعث الحثيث) ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

قال السخاوي : " فيه نظر " ، و " سكتوا عنه " ، وكثيراً ما يُعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه [1] .

وقال الذهبي : " قال بكر بن منير : سمعت البخاري ، يقول : أرجو أن ألقى الله ولا يُحاسبني على أن اغتبت أحداً ، قُلت – القائل الذهبي – : صدق رحمه الله تعالى ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل ، عَلِمَ ورعه في الكلام على الناس وإنصافه فيمن يضعِّفه ؛ فإنه أكثر ما يقول مُنكَر الحديث " سكتوا عنه " ، و " فيه نظر " ، ونحو هذا ، وقل أن يقول : فلان كذاب أو يضع الحديث حتى أنه قال : إذا قلت فلان في حديثه نظر ، فهو متهم واهٍ ، وهذا معنى قوله : لا يحاسبني الله إن اغتبت أحدًا ، وهذا والله في غاية الورع [2] ، وقال السخاوي : " البخاري كان لمزيد ورعه قلَّ أن يقول كذاب أو وضَّاع ، أكثر ما يقول : سكتوا عنه ، فيه نظر ، تركوه ، ونحو هذا ، نعم ربما يقول : كذبه فلان ، أو رماه فلان بالكذب " [3] .

وقال الذهبي : " أما قول البخاري : سكتوا عنه ، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل ، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه " [4] .

وقد تحدث علماء المصطلح عن قول البخاري : "سكتوا عنه" ، أو" فيه نظر" ، ووضعوه مع مراتب الجرح والتعديل ، فقال العراقي في ألفيته :

وأسوأُ التجريح ِكذابٌ يضعْ يكذب وضَّاع ودجَّال وضعْ

وبعدها متهم بالكذب وساقط وهالك فاجتنبْ

---

[1] فتح المغيث ٢ / ١٢٢ .

[2] سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٣٩ ، ظفر الأماني في مختصر الجرجاني ، ص ٨٤ .

[3] الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ١٢٥ .

[4] الموقظة ص ٨٣ ، راجع كذلك ما قاله الدكتور محمد ضياء الأعظمي في كتابه : دراسات في الجرح والتعديل ص ٣٠٦ .

وذاهبٌ متروكٌ أو فيه نظرٌ وسكتوا عنه به لا يُعتبرْ [1]

وقال الناظم في شرحه على ألفيته : وفلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه ، وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه [2] .

ويُلاحظ أن قول البخاري " سكتوا عنه " جعله الحافظ العراقي في المرتبة الثانية من مراتب الجرح والتعديل ؛ حيث قال في شرحه : " الثانية فلان متهم بالكذب أو الوضع ، وفلان ساقط ، وفلان هالك ، وفلان ذاهب أو ذاهب الحديث ، وفلان متروك أو متروك الحديث ، أو تركوه ، وفلان فيه نظر ، وفلان سكتوا عنه" وقد تابعه الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه على الألفية [2] .

وقد جعل الذهبي قول البخاري " سكتوا عنه " في المرتبة الثالثة حيث قال : "وأردى عبارات الجرح : دجَّال أو وضَّاع يضع الحديث ، ثم متهم بالكذب ، ومتفق على تركه ، ثم متروك وليس بثقة ، وسكتوا عنه " [3] .

وصنيع السخاوي يدل على أنه جعل هذا اللفظ في المرتبة الثالثة ، قال السخاوي معللاً : قلت : لأنه – يقصد البخاري – لورعه قلَّ أن يقول كذَّاب أو وضَّاع ، نعم ربما يقول : كذبه فلان ورماه فلان بالكذب ، فعلى هذا إدخالهما في هذه المرتبة بالنسبة للبخاري خاصة مع تجوُّزٍ فيه أيضاً ، وإلا فموضعهما منه التي قبلها " [4] .

---

[1] ، [2] راجع : ألفية العراقي وشرحيها للناظم والشيخ زكريا الأنصاري ٢ / ١٠ ، ١١ ، وراجع : هامش ظفر الأماني ص ٨٤ .

[2] راجع : شرحا الألفية : ٢ / ١١ ، وراجع : تدريب الراوي ١ / ٣٤٧ .

[3] ميزان الاعتدال ١ / ١١٤ .

[4] فتح المغيث ٢ / ١٢٢ . قلت : أي موضعهما في المرتبة الأولى من مراتب الجرح على اصطلاح البخاري .

قلت : وهذا الذي ذهب إليه الحافظ العراقي من أن قول البخاري في الـراوي "سكتوا عنه" يعني أنهم تركوا حديثه ولا يُسلَّم له ألبتة ولا يؤخذ على إطلاقه كما أرشد إليه المحدث حبيب الرحمن الأعظمي ، فقد نقل عنه الأستاذ أبو غدة قوله : "والصواب عندي : أن ما قاله العراقي ليس بمطرد ، ولا صحيح على إطلاقه ، بل كثيراً ما يقوله البخاري ، ولا يوافقه عليه الجهابذة ، وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصة ، وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراوي ، بل حديث الراوي ، فعليك بالتثبت والتأني " [1] .

ثانياً – "فيه نظر" :

هذا المصطلح من مصطلحات الجرح عند الإمام البخاري رضي الله عنه ، قال الذهبي في ترجمته ، عبد الله بن داود التمار الواسطي معلقاً على قول البخاري فيه " فيه نظر " ، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً [2] .

وهذا المصطلح عند الجمهور يشير إلى جرح خفيف يصلح من قيل فيه بالشواهد والمتابعات ، وقد سبق الإشارة إلى هذا المصطلح عندما تحدثنا عن مصطلح " سكتوا عنه " ، فقد عطف العراقي في الألفية وشرحها بين لفظ " فيه نظر" ولفظ " سكتوا عنه " ، فقال :

وذاهب متروك أو فيه نظر وسكتوا عنه به لا يُعتبر [3]

---

[1] راجع : هامش الرفع والتكميل ص ٣٩٠ – ٣٩١ ، هامش ظفر الأماني في مختصر الجرجاني ، الدكتور تقي الدين الندوي ص ٨٤ ، هامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٧ ، ضوابط الرواية عند المحدثين ، صدّيق بشير نصير ص ٢٤٥ .

[2] الميزان ٤ / ٩٢ ، وراجع ترجمة عبد الله بن داود التمار الواسطي في : الجرح والتعديل ٢ / ٢ / ٤٨ ، التاريخ الكبير للبخاري ٣ / ١/ ٨٢ ، تهذيب الكمال ١٤ / ٤٦٧ – ٤٦٩ ، الكشف الحثيث ص٢٣٤ تهذيب التهذيب ٥ / ٢٠٠ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٩١ .

[3] راجع : ألفية العراقي وشرحيها للناظم والشيخ زكريا الأنصاري ٢ / ١٠ ، ١١ .

وقال الناظم في شرحه : " وفلان فيه نظر " و " فلان سكتوا عنه " ، وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه [1] .

قاله كذلك السخاوي ، قال : " . . . فيه نظر و سكتوا عنه ، وكثيراً ما يُعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه " [2] .

وذهب ابن كثير لأبعد من هذا عندما ذكر أن هذا المصطلح هو من أدنى المنازل وأردئها عند البخاري[3] ، وقريب منه ما ذهب إليه اللكنوي[4]

واضطرب رأي التهانوي في ذلك [5] ، وانتقد المحدث حبيب الرحمن الأعظمي كلام العراقي والذهبي فيما نقله الأستاذ أبو غدة ، حيث قال : ولا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي في هذا ، وكلام الذهبي أن البخاري لا يقول : " فيه نظر " إلا فيمن يتهمه غالباً ، ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعبأون فيوثقون من قال فيه البخاري : " فيه نظر " ، أو يدخلونه في الصحيح [6] ، ثم ساق أحد عشر مثالاً نذكر منها مثالين فقط [7] .

---

[1] المرجع السابق .

[2] فتح المغيث ٢ / ١٢٢ .

[3] اختصار علوم الحديث ، " مع الباعث الحثيث " ، ص ٢٨٨ .

[4] الرفع والتكميل ص ١٤١ ، ٣٨٨ ، حيث قال : " قول البخاري في حق أحد من الرواة فيه نظر ، يدل على أنه متهم عنده ، ولا كذلك عند غيره " .

[5] في قواعد في علوم الحديث ، ص ٢٥٤ ، نص على أن البخاري يُطلق فيه نظر ، وسكتوا عنه فيمن تركوا حديثه ، وفي ص ٤٠١ ، قال : قلت : فقول البخاري : فيه نظر ، وفي إسناده نظر ، لا يستلزم ضعف الراوي مطلقاً ، قال الأستاذ أبو غدة معلقاً في هامش ص٤٠١ ، نعم وهو كذلك في قوله في إسناده نظر ، لا في قوله فيه نظر ؛ فإن البخاري يقوله فيمن تركوا حديثه ، فذكره هنا سبق قلم .

[6] راجع : هامش الرفع والتكميل ، ص ٣٨٩ – ٣٩٢ ، وهامش قواعد في علوم الحديث ، ص٢٥٤ ، ٢٥٧

[7] هامش الرفع والتكميل ص ٣٨٨ – ٣٩٠ ، وهامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٤ – ٢٥٦ .

١ – تمام بن نجيح ، قال فيه البخاري " فيه نظر " ، ووثقه ابن معين ، وقال البزار في موضع : هو صالح الحديث ، وروى له البخاري نفسه أثراً موقوفاً معلقاً في رفع عمر بن عبد العزيز يديه حين يركع ، أعني فلم يتركه البخاري نفسه ، ولم يتركه أبو داود ولا الترمذي [١].

٢ – حبيب بن سالم ، قال البخاري : " فيه نظر " ، وقال ابن عدي : ليس في متون أحاديثه حديث منكر ، بل قد اضطرب في أسانيد ما يُروى عنه ، وقال الآجري عن أبي داود : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له مسلم والأربعة ، وقال ابن حجر لا بأس به [٢]

قلت : وهذا يتناسب مع التحقيق العلمي ، ومع ما ينبغي أن يكون عليه طالب الحديث من الحيطة ، عندما يترجم لأحد من الرواة ، فلابد أن يستوعب كل التراجم ولا يسلم لأحد بعينه بجرح ولا تعديل ، إلا بعد تطبيق القواعد العامة للجرح والتعديل التي أقرها أهل هذا الفن ونَقَدَتِه ، وذلك كله بعد أن يعرف مسلكهم في مصطلحاتهم .

ولقد كان الذهبي دقيقاً في عبارته عندما قال في ترجمة عبد الله بن داود التمار معلقاً على قول البخاري فيه نظر : ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً [٣].

---

[١] راجع ترجمة تمام بن نجيح فى : التاريخ الكبير ١٥٧/٢/١، الجرح والتعديل ٤٤٥/١/١، تهذيب الكمال ٤/ ٣٢٤-٣٢٦، ميزان الاعتدال ٧٧/٢، الكاشف ١٦٧/١، تهذيب التهذيب ٥١٠/١، تقريب التهذيب ١١٩/١ .

[٢] راجع ترجمة حبيب بن سالم فى : التاريخ الكبير ٣١٨/٢/١ ، الجرح والتعديل ١٠٢/٢/١، الثقات ١٣٨/٤، تهذيب الكمال ٣٧٤/٥ ، ميزان الاعتدال ١٩٣/٢، الكاشف ٢٠٢/١، تهذيب التهذيب ١٨٤/٢، تقريب التهذيب ١٥٢/١.

[٣] الميزان ١ / ٤١٦ ، وراجع كذلك ما قاله المحدث حبيب الرحمن الأعظمي ص ٣٢٥ من البحث ،

فقول الذهبي " غالباً " يتناسب مع عدم اطراد القاعدة [1] .

ورغم أن مصطلح " فيه نظر " اشتهر عن الإمام البخاري ، واكتسب خصوصية عنده ، إلا أنه وُجد بقلة عند أبي حاتم الرازي ، وهو من ألفاظ الجرح الشديد عنده [2].

ففي ترجمة يحيي بن أكثم التميمي المروزي قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه قلت : ما تقول فيه ؟ قال : فيه نظر ، قلت : فما ترى فيه ؟ قال : نسأل الله السلامة ، قال ابن أبي حاتم ، سمعت علي بن الحسن بن الجنيد يقول : كانوا لا يشكون أن يحيي بن أكثم كان يسرق الحديث ويجعله لنفسه [3].

وقال في سعيد بن سليمان بن خالد بن بنت نشيط : لا نرضى سعيد ابن سليمان النشيطي وفيه نظر ، وسئل عنه أبو زُرْعة ، فقال : نسأل الله السلامة ، فقال عبد الرحمن أهو صدوق ؟ قال : نسأل الله السلامة [4].

---

[1] قال الذهبي في الموقظة ص ٨٣ " وإذا قال البخاري " فيه نظر " بمعنى أنه متهم أو ليس بثقة ، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف فتنبه .

[2] راجع شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل ١ / ٣١٣ .

[3] قال الحافظ في التقريب : فقيه صدوق رمي بسرقة الحديث ، ولم يقع ذلك له ، وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة ، راجع التقريب ٢ / ٣٤٩ ، وراجع ترجمة يحيى بن أكثم التميمى فى : : ترجمته في الجرح والتعديل ٤ / ٢ / ١٢٩ ، التاريخ الكبير ٤ / ٢ / ٢٦٣ ، الثقات ٩ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، تاريخ بغداد ١٤ / ١٩١ – ٢٠٤ ، تهذيب الكمال ٣١ / ٣٠٧ – ٣٢٣ ، الميزان ٧ / ١٥٩ ، تهذيب التهذيب ١١ / ١٧٩ .

[4] راجع : الجرح والتعديل ٢ / ١/ ٢٦ ، وراجع ترجمته فى : المغنى فى الضعفاء ٤٠٥/١ ، ميزان الاعتدال ٢٨/٣، سير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٠، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٤ ، تقريب التهذيب ٢٩٠/١.

هذا وينبغي التفرقة بين قولهم " فيه نظر " و " في إسناده نظر " و " في أحاديثه نظر " ، فقولهم : " في إسناده نظر " لا يستلزم ضعف الراوي مطلقاً ، أفاده التهانوي ، وتبعه أبو غدة [1] ، قال التهانوي في ترجمة أوس بن عبد الله الربعي : ذكره ابن عدي في الكامل [2] ، وحكى عن البخاري أنه قال : في إسناده نظر ، ويختلفون فيه ، ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال : يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما ، إلا أنه ضعيف عنده [3] .

وقد أرشد صاحب شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل إلى أن السعدي في كتابه أحوال الرجال ، يقول في الراوي : سكت الناس عنه ، أو السكوت على حديثه أسلم ، فالجرح الشديد إما لكثرة التخليط أو الجهالة ، وضرب أمثلة على ذلك: يزيد بن عياض الليثي [4]،الجراح بن المنهال؛أبو العطوف[5]،المسيب ابن شريك [6] .

---

[1] قواعد في علوم الحديث ص ٤٠١

[2] الكامل ١ / ٤١١ .

[3] هو : أوس بن عبد الله الرَّبَعيُّ ؛ أبو الجوزاء المصري ، قال الذهبي في الميزان ١ / ٤٤٥ : وثقوه ، وقال البخاري : قال يحيي بن سعيد في إسناده نظر ، ويختلفون فيه ، راجع : الثقات ٤ / ٤٣ ، التاريخ الكبير ١/ ١٧ ، تهذيب الكمال ٣ / ٣٩٣ ، تهذيب التهذيب ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

[4] هو يزيد بن عياض الليثي ، قال الحافظ في التقريب ٢ / ٣٧٩ كذبه مالك وغيره ، راجع ترجمته في: الجرح والتعديل ٤ / ٢ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، التاريخ الكبير ٤ / ٢ / ٢٥٢ ، التاريخ الصغير ٢ / ٨٣ ، ٨٤ الكامل ٧ / ٢٦٣ - ٢٦٦ ، تاريخ بغداد ١٤ / ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، الضعفاء الكبير ٤ / ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، تهذيب الكمال ٣٢ / ٢٢١ - ٢٢٥ ، تهذيب التهذيب ١١ / ٣٥٢ ، تقريب التهذيب ٢ / ٣٩٧.

[5] هو الجراح بن المنهال أبو العطوف في الجرح والتعديل ١ / ١ / ٥٢٣ ، عن ابن معين " ليس حديثه بشيء" ، وعن أبي حاتم : متروك الحديث ذاهب ، راجع كذلك : التاريخ الكبير ٢ / ١ / ٢٢٨ ، المجروحين ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، الميزان ٢ / ١١٥ ، تعجيل المنفعة ص ٦٧ .

[6] راجع ترجمة المسيب بن شريك في : الجرح والتعديل ٤ / ١ / ٢٩٤ ، الضعفاء الكبير ٤ / ٢٤٣ ، ميزان الاعتدال ٦ / ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، لسان الميزان ٦ / ٤٧ ، ٤٨ .

المبحث الثاني – ليس بشيء [1] عند ابن معين :

هـذا المصطلـح مـن ألفاظ الجرح عند جمهور المحدثين ، وهو في المرتبة الرابعـة [2] من مراتب التجريح ، قال السخاوي بعد أن ذكر ألفاظ المرتبة الرابعة " وما أدرج في هذه المرتبة من " ليس بشيء " هو المعتمد " [3] .

إلا أن العلماء قد تحدثوا عن دلالة أخرى لهذا اللفظ عن ابن معين كواحد مـن أئمة هذا الشأن الذين عليهم مدار الأحكام في كتب الجرح والتعديل .

قال السخاوي بعد أن ذكر أن قولهم ليس شيء هو المعتمد – يعني في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح – : وإن قال ابن القطان " إن ابن معيـن إذا قـال فـي الراوي " ليس بشيء " إنما يريد أنه لم يرد حديثاً كثيراً هذا مع أنَّ ابن أبي حاتم قد حكى أن عثمان الدارمي سأله عن ابن دارس فقال : إنما يروي حديثاً واحداً ليس به بأس " [4] .

---

[1] وقد يُقال " لا شيء " لا يساوي شيئاً " إلا أن قولهم " ليس بشيء " هو الغالب ، راجع ألفيـة العراقـي وشرحيها ٢ / ١٠ ، ١١ .

[2] راجع خطبة الميزان ، للذهبي ١ / ١١٤ ، وراجع : فتح المغيث ٢ /١٢٣، فتح البـاقي علـى ألفيـة العراقي للشيخ زكريا الأنصاري ٢ / ١١ ، ظفر الأماني ٨٣ص ، قواعد في علـوم الحديـث ص٢٥٢، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٩٧ ، وقد جعله العراقي تبعاً لابن أبـي حـاتم وابـن الصلاح في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح ، وراجع : شرح العراقي على ألفيتـه المسـماة بـالتبصرة والتذكرة ٢ / ١٠ ، ١١ ، كذا في منهج النقد في علوم الحديث ص ١١٢.

[3] راجع فتح المغيث ٢ / ١٢٣ .

[4] راجع فتح المغيث ٢ / ١٢٣ ، ونقل صدر العبارة اللكنوي في الرفع ص٢١٣ ، ويقال فيه : ابن دارس وأبو دارس ، راجع : تعجيل المنفعة ص٤٨٢، وقال في الميزان ٣٦٤/٧أبو درّاس أو أبو دِراس ، كذا في اللسان ٥٣/٧ وفي المغني في الضعفاء للذهبي ٨٢/٢قال : أبو دارس ، أو أبو دِراس ، وراجع ترجمتـه في الجرح والتعديل ٤ / ٢ / ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

قلت : السخاوي يعترض على ما ذهب إليه ابن القطان من أن " ليس بشيء" عند ابن معين تعني قلة الرواية ويسوق دليلاً هو توثيق [1] ابن معين لابن دارس رغم أنه روى حديثاً واحداً .

وقد بين الحافظ ابن حجر أن هذا المصطلح قد يعني أنَّ أحاديثه قليلة جداً وقد يكون مقصوداً به حديث الراوي نفسه ، فقال في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري " وثقة ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره وقال في رواية ابن أبي خثيمة عنه : ليس بشيء . . . قلت – القائل ابن حجر – : احتج به الجماعة وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعني أحاديثه قليلة جداً " [2] .

قلت : ما ذكره ابن حجر عن ابن القطان مقيّد بقول ابن القطان بـ " في بعض الروايات " وقد غفل السخاوي عن ذلك فأطلق قول ابن القطان فبان أنه يخالف الجمهور والحقيقة أن ابن القطان يتفق وما ذهب إليه الجمهور [3] من أن اللفظ من ألفاظ الجرح ، إلا أنه في بعض الروايات قد يعني أن رواياته قليلة [4] .

وقد أرشد ابن حجر إلى أن قول ابن معين " ليس بشيء " قد لا يُقصد به الراوي نفسه ، إنما حديثه ، ومن الأمثلة التي ذكرها :

---

[1] قول ابن معين " ليس به بأس " تعني أنه ثقة وسوف يأتي .

[2] راجع هدي الساري ص ٤٤١ .

[3] ممن كان يذكر هذا اللفظ " ليس بشيء " الإمام أحمد على قلة ، ففي الضعفاء الكبير ١/٥٠في ترجمة إبراهيم بن الحكم العدني أسند إلى الإمام أحمد ، قال : "ليس بشيء ليس بثقة " ، وقال عنه أيضا : ما أدري خلط .....وقال : أظن كان حديثه يزيد بعدنا ، ولم يرضه " وقد نقل العقيلي أيضا عن يحيى بن معين : ضعيف ، وعن البخاري : سكتوا عنه ،راجع : الجرح والتعديل ١ / ١ / ٩٤ .الضعفاء الكبير ١/٥٠ ، وراجع كذلك : المجروحين ١ / ١١٤

[4] راجع ما كتبه أبو غدة في هامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٤١٨ .

١ – قوله في ترجمة عبد المتعال بن طالب شيخ البغدادي : وثقه أبو زرعة ، ويعقوب بن شيبة ، وغيرهما ، وأورده ابن عدي في الكامل [١] ونقل عن عثمان الدارمي أنه سأل يحي بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب ، فقال : " ليس هذا بشيء " ، قلت – القائل ابن حجر – : وهذا ليس بصريح في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه ويقوي هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال ، فقال : ثقة ، وكذا قال عبد الخالق بن منصور عن ابن معين [٢] .

٢ – قال ابن حجر في ترجمة كثير بن شنظير المازني ، معلقاً على قول ابن معين " ليس بشيء " قال الحاكم : قول ابن معين فيه " ليس بشيء " هذا يقوله إذا ذُكِر له الشيخ من الرواة يقِل حديثه ، ربما قال فيه " ليس بشيء " ، يعني لم يسند من الحديث ما يشتغل به [٣] .

هذا وقد فهم بعض المتقدمين كابن عدي والعقيلي كلام ابن معين في الراوي "ليس بشيء" على غير ما أراد ؛ فابن عدي يُعلق على قول ابن معين في محمد ابن قيس الأسدي الكوفي " وكان له قليل حديث ، ليس بشيء " ، قال ابن عدي : هو

---

[١] راجع الكامل ٥ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

[٢] هدي الساري ص ٤٤٢ ، ونقله التهانوي في قواعد في علوم الحديث ص ٤١٧ ، ٤١٨ ،وراجع ترجمة عبد المتعال بن طالب في : الجرح والتعديل ٣/ق/٦٨ ، التاريخ الكبير ١٣٥/٢/٣ ، الثقات ٤٢٥/٨ ، طبقات ابن سعد ٢٤٣/٧ ، ميزان الاعتدال ٣٩٠/٤ ، الكاشف ٢٠٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٧٩/٦ ، تقريب التهذيب ٤٧٨/١ ، حيث قال ابن حجر : عبد المتعالي (بالياء) ابن طالب الحافظ الثقة ، كذا اثبته بالياء كل من : الذهبي في الميزان ، والكاشف.

[٣] راجع ترجمة كثير بن شنظير المازني في: الجرح والتعديل ١٥٤/٢/٣ ، التاريخ الكبير ٢١٥/ق/٤ ، المجروحين ٢٢٢/٢ ، تهذيب الكمال ١٢٢/٢٤: ١٢٧ ، الميزان ٤٩٠/٥: ٢٩٢ ، المغني ٢٢٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤١٨ ، ٤١٩ ، تقريب التهذيب ٤٠١/٢.

عندي لا بأس به ، قلت : فكأنه فهم قول ابن معين فيه على غير ما أراد رغم أن ابن معين قد وثقه ، ووثقه كذلك ابن المديني وأبو داود والنسائي وأحمد [١] .

والعقيلي يجعل عبيد الله بن عبد المجيد ؛ أبو علي الحنفي في كتابه الضعفاء الكبير من أجل قول ابن معين فيه " ليس بشيء " ، رغم أنه قد وثق ، وممن وثقه ابن معين نفسه [٢] .

وقال اللكنوي في بيان مراد ابن معين من قوله في الراوي " ليس بشيء " : كثيرا ما تجد في ميزان الاعتدال ، وغيره في حق الرواة ، نقلا عن يحيي بن معين: " إنه ليس بشيء " ، فلا تغتر به ، ولا تظنن أن ذلك الراوي مجروح بجرح قوي ، فقد قال الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري ، في ترجمة عبد العزيز ابن المختار البصري : ذكر ابن القطان الفاسي ، أن مراد بن معين من قوله " ليس بشيء " ، يعني أن أحاديثه قليلة [٣] .

قلت : اختصر المؤلف ما نقله عن ابن حجر ولم يذكر قول ابن القطان ، كما ذكر ابن حجر في بعض الروايات وهذا قيد مهم [٤] .

---

[١] قال عبد الفتاح أبو غدة ، فقول ابن عدي تعقيباً واستدراكاً : هو عندي لا بأس به ناشئ عن ذهوله عن مصطلح ابن معين في هذا اللفظ ، راجع : هامش الرفع والتكميل ص ٢١٣، وراجع : الكامل ٦ /٢٥٠ ، ٢٥١ ، وراجع : ترجمة محمد بن قيس الأسدي في : الجرح والتعديل ٦١/١/٤، ٦٢ ، التاريخ الكبير ١/١ /٢١٠، تهذيب الكمال ٣٢١/٢٦:٣١٨،الكاشف ٩١/٣، الميزان ٦ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،تهذيب التهذيب ٤١٢/٩،تقريب التهذيب ٢/ ٢١٠

[٢] الضعفاء الكبير ٣ / ١٢٣ ، حيث نقل قول ابن معين فيه " ليس بشيء " ، وراجع : ترجمة عبيد الله بن عبد المجيد في : الجرح والتعديل ٣٢٤/٢/٢ ، التاريخ الكبير ٣٩١/١/٣ ، طبقات ابن سعد ٧/ ٢٩٩ ، الثقات ٨ / ٤٠٤ ، تهذيب الكمال ١٩/ ١٠٤: ١٠٧، تهذيب التهذيب ٧ / ٣٤ ، تقريب التهذيب ٤٩٧/١ .

[٣] راجع : الرفع والتكميل ص ٢١٢ ، وقواعد في علوم الحديث ٢٦٣ ، وهدي الساري ص ٤٤١ ، وراجع ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري في : التاريخ الكبير ٢٤/٢/٣ ، الثقات ١١٥/٧ ، تهذيب الكمال ١٩٥/١٨: ١٩٧ ، الكاشف ٢٠٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٣٥٥/٦ ، تقريب التهذيب ٤٧٤/١ .

[٤] راجع : تعليق أبي غدة في هامش الرفع والتكميل ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

وقد ذهب التهانوي مذهب اللكنوي فقال : " إذا قال ابن معين في رجل إنه ليس بشيء ، فليس معناه أنه مجروح بجرح قوي [1] " .

وقال أبو غدة في هامش " قواعد في علوم الحديث " : وأما في أكثر الروايات فيعني بقوله " ليس بشيء " تضعيف الراوي تضعيفاً شديداً ، كما يعنيه الجمهور من هذه الجملة ، وقد غفل الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث عن هذا القيد " في بعض الروايات " فعمَّم الحكم بقوله : إنما يريد أنه لم يرو حديثاً كثيراً ، وتابعه اللكنوي في الرفع والتكميل ، وتابعه هنا شيخنا المؤلف – يقصد التهانوي – وهو وهم سببه الغفول عن القيد المذكور [2] .

قلت : ربما يكون السخاوى غفل عن هذا القيد عن ابن القطان ، كما نقله ابن حجر ، ولكنه لم يعمم الحكم بقوله : " إنما يريد أنه لم يرو حديثا كثيرا ، فهذا قول ابن القطان ، نقله عنه الحافظ السخاوي ، وكلام السخاوي قبله وبعده ، يدل على أنه يذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور في عدِّ هذا اللفظ من ألفاظ الجرح .

وقد أرشد صاحب " شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل " ، بعد تتبعه لهذا المصطلح بتاريخ ابن معين والكتب التي نقلت عنه إلى أن ابن معين يقوله في عدة حالات سنذكرها عنه اختصاراً [3] :

الأولى – في الكذابين والمتروكين ، كما قال في القاسم بن عبد الله بن عمر العمري قال مرة ليس بشيء ، وقال مرة كذاب [4] .

---

[1] راجع : قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٣ .

[2] راجع : هامش القواعد ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

[3] راجع : شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٩٨ – ٣٠٠ .

[4] راجع ترجمته في : تاريخ ابن معين ٣ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، التاريخ الكبير ٤/ق/٦٤ ، التاريخ الصغير ١٣٢/٢ ، الجرح والتعديل ٣ / ٢ / ١١١ ، ١١٢ ، المجروحين ٢١٢/٢ ، تهذيب الكمال ٣٧٥/٢٣: ٣٧٨ ، المغني ٢٠٦/٢ ، الميزان ٥ / ٤٥١ ، تهذيب التهذيب ٣٢٠/٨ ، تقريب التهذيب ١٢٤/٢، ١٢٥.

الثانية – ويُطلق قوله "ليس بشيء" على أهل الغفلة والاضطراب الذين يُردُّ حديثهم ، وهو في ذلك كغيره من الأئمة .

الثالثة – ويقوله كذلك على المبتدعة ، كما في محمد بن ميسرة ([1])؛ أبي سعد الجعفي الصاغاني ؛ حيث قال : كان مكفوفاً ، وكان جهمياً وليس هو بشيء" [2] .

الرابعة – وقد يقول هذا على كل مُقِل في رواياته ، وإن يحتج كان به .

الخامسة : وقد يقول ذلك في بعض حديث الراوي ، وإن كان ثقة .

السادسة : ويقول هذا على من لا يعرفه .

قلت : ربما يقوله أيضاً على الضعفاء ، فقال عن معاوية بن يحيي الصدفي "روى عن الزهري ومعاوية بن يحيي الآخر ، الأطرابلسي وأبو مطيع ضعاف ليسوا بشيء [3] .

هذا وقد جزم كثير من المتأخرين والباحثين بأن مقصود بن معين في الغالب هو ضعف الراوي ، وإنه ربما يقصد قلة عدد مروياته ، جزم بذلك كل من الأستاذ

([1]) راجع ترجمة محمد بن ميسرة ؛ أبو سعد الصغاني في : الجرح والتعديل ١٠٥/١/٤ ، التاريخ الصغير ٢٥٥/٢ ، المجروحين ٢٧١/٢ ، تهذيب الكمال ٥٣٥/٢٦ : ٥٣٩ ، الميزان ٣٥١/٦ ، المغني ٣٨١/٢ ، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٤ ، تقريب التهذيب ٢٢١/٢.

[2] راجع ترجمته في :الجرح والتعديل ٤ / ١ / ٣٨٤ ، الميزان ٦ / ٤٦٢ ، تقريب التهذيب ٢ / ٢٦٧ .

[3] راجع : من كلام يحي بن معين في الرجال ص ١١٢ ، وراجع : الجرح والتعديل ٣٨٤/١/٤ ، ففيه : قال عبد الرحمن سألت أبي ، وأبا زرعة عن ابن مطيع معاوية بن يحيي ، فقال : صدوق مستقيم الحديث ، وقد أبو زرعة فهو ثقة ، المجروحين ٣ / ٢٣ ، الميزان ٤ / ١٣٨ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٢١٩ .

عبد الفتاح أبو غدة [١] والدكتور أكرم ضياء العمري [٢] والصديق بشير نصير [٣] وأبو الحسن مصطفى بن إسماعيل [٤] .

قلت : وبعيداً عن هذا الخلاف ، أرى أن الأصوب في ذلك عرض قول ابن معين في الراوي " ليس بشيء " على أقواله الأخرى فيه إن وجدت ، ثم تعرض أقواله بعد ذلك على أقوال غيره من النقدة ، فمن وثقوه يُحمل قوله فيه " ليس بشيء" على أن أحاديثه قليلة ، ومن ضعفوه ، يحمل قوله فيه " ليس بشيء " على أنه مجروح ، خاصة أنه معروف عنه – رحمه الله – أن له في الرجل الواحد أقوال ، فإذا انفرد ابن معين بجرح راوٍ لا يُقبل جرحه مع توثيق الجمهور له ، خاصة وما عُرف عنه في أنه كان الرواة يهابونه ويتجملون له في الرواية .

يقول الذهبي : عن ابن معين : " وقد سأله عن الرجال عباس الدُّورى وعثمان الدارمى ، وأبو حاتم وطائفة ، وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده ، ومن ثم اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين وصارت لهم في المسألة أقوال [٥] .

وقد يكون لابن معين في رجل واحد قولين في زمانين مختلفين [٦] ، فالمتأخر منهما هو المعتمد ، يقول الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي : " ولا شك أن الأسئلة التي وُجهت إلى ابن معين في أزمان مختلفة ، ومن قِبل عدة أشخاص ، قد

---

[١] هامش الرفع والتكميل ص ٢١٥ ، وراجع : الشواهد التي ساقها ص ٢١٣ : ٢٢١ ، هامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

[٢] بحوث في تاريخ السنة ص ٨٧ .

[٣] ضوابط الرواية عند المحدثين ص ٢٤٨ – ٢٤٩ .

[٤] شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٤٩ .

[٥] راجع : " ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل " ص ١٧٥ .

[٦] فمن الأمثلة على ذلك كلامه في سلْم العلوي ، فقد قال عنه مع (أبان بن أبي عياش ، ويزيد الرقاشي) ليسوا بشيء ، وقال عنه أيضاً ليس به بأس ، راجع : من كلام يحي بن معين في الرجال" ص ٣٦ ، ٨٨ .

أثرت على إجابته ، لأن علمه كان يتجدد حسب وقوفه على أحوال الرجال ، خاصة وقد عُرف ابن معين بكثرة الرحلات [1] .

قلت : ويبقى بعد ذلك جَهد اللاحقين لابن معين والباحثين في آثاره ، لتتبع أقواله ، ودفع ما كان فيها من تعارض ، وتقديم قوله المتأخر في الراوي ، أو دفع أحد القولين إن كانت هناك قرينة صارفة ، فهذا هو الحافظ بن حجر يُعقب على تكذيب ابن معين لشجاع بن الوليد ، وقد نقل عنه أيضاً أنه ثقة ، يقول ابن حجر : فكأنه كان مازحه ، فما احتمل المزاح " يقصد أن ابن معين كان مازحاً عندما كذبه وما احتمل شجاع المزاح " [2] .

وأخيراً ينبغي الإشارة إلى أنه قد وُجد من استخدم مصطلح " ليس بشيء " غير ابن معين من المتقدمين ، ومن هؤلاء الإمام الشافعي رحمه الله ، قال السخاوي : رُوِّينا عن المُزني ، قال : سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول : فلان كذاب، فقال لي : يا أبا إبراهيم أُكس ألفاظك ، أحسنها ، لا تقل : " فلان كذاب " ، ولكن قل : " حديثه ليس بشيء " ، قال السخاوي : وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية – يقصد من مراتب الجرح – [3] .

---

[1] دراسات في الجرح والتعديل ٣٨١ ، وراجع كذلك : التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل ٧١/١ .

[2] هدي الساري ص ٤٢٩ ، وراجع : ترجمة شجاع بن الوليد في كل من : الجرح والتعديل ٢ / ١ / ٣٧٨، ٣٧٩ ، الثقات لابن حبان ٦ / ٤٥١ ، تاريخ الثقات للعجلي ص ٢١٥ ، تقريب التهذيب ١ / ٣٣٤ ، وراجع : القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبين الأصوليين ، وأثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردها ص ٣٣٣ – ٣٣٧ ، وراجع : ما كتبه خلدون الأحدب ، حول التعارض في حكم الناقد الواحد على الراوي في دراسته المعنونة بـ" أسباب اختلاف المحدثين " ٢ / ٥٤٨ – ٥٧٧ .

[3] راجع : فتح المغيث ٢ / ٢٣ .

المبحث الثالث – "لا بأس به" [1] عند ابن معين وأبي حاتم :

أولا – لا بأس به عند ابن معين :

هذا المصطلح من اصطلاحات التعديل فهو في المرتبة الثانية عن أبي حاتم وابن الصلاح [2] والثالثة عند العراقي [3] وجعله ابن حجر في المرتبة الرابعة [4] .

ويعد ابن معين أكثر المستخدمين لهذا اللفظ ، رغم أن هناك من سبقه إليه ، فالظاهر أنه لا خصوصية له فيه ، قال الأستاذ أبو غدة " ثم إنه لا خصوصية لابن معين بهذا الاستعمال ، بل هو تعبير منتشر في كلام المتقدمين من أمثال ابن معين كابن المديني والإمام أحمد ودحيم وأبي حاتم الرازي وطبقتهم " [5] .

قلت : تناولنا لهذا المصطلح سوف يكون من زاوية مقارنته بلفظ ثقة .

أما ابن معين فقد نقل عنه العراقي قوله : " إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة " [6] ، وعبر العراقي عن ذلك قائلا :

وابن معين قال من أقول لا باس به فثقة ونقلا [7]

وعند ابن أبي خثيمة ، قلت لابن معين : " إنك تقول فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ، قال : إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة ، وإذا قلت لك هو ضعيف

---

[1] وقد يقولون ليس به بأس ، راجع : تقريب التهذيب ١ / ٢٨ .

[2] راجع ألفية العراقي وشرحيها ٢ / ٤ ، وراجع : المقدمة لابن الصلاح (مع التقييد والإيضاح) ص ١٥٨ .

[3] ألفية العراقي ٢/٤ .

[4] راجع : التقريب ١ / ٢٨ .

[5] راجع : هامش قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٠ ،، هامش توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢٧٣/١ .

[6] شرح العراقي لألفيته ٢ / ٧ .

[7] ألفية العراقي ٢ / ٦ .

فليس هو بثقة لا تكتب حديثه " [1] .

ونقل اللكنوي في الرفع والتكميل عن البدر بن جماعة في مختصره قوله : قال ابن معين إذا قلت : لا بأس به ، فهو ثقة وهذا خبر عن نفسه " [2] .

قال ابن الصلاح معلقا : ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث فإنه نسبه إلى نفسه خاصة " [3] .

وقد اختلفت أقوال المحققين في مساواة قوله لا بأس به بقوله ثقة .

قال الحافظ العراقي " ولم يقل ابن معين إن قولي ليس به بأس كقولي ثقة حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين ، إنما قال : إن من قال هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب ، فالتعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة والله أعلم " [4] .

وقد قال السخاوي إلى التوفيق بما ذهب إليه ابن الصلاح وما قاله العراقي ، فقال معلقا على ما ذهب إليه العراقي " وذلك لا يمنع ما تقدم وهو حسن " [5] .

قلت : وممن ذهب إلى التسوية بين اللفظين اللكنوي ، فقال : " كثيرا ما تجد في " الميزان " وغيره نقلا عن ابن معين في حق الرواة : لا بأس به ، فعلك تظن منه أنه أدون من (ثقة) كما هو مقرر عند المتأخرين وليس كذلك فإنه عنده كثقة"[6].

---

[1] المقدمة مع التقييد والإيضاح ١٥٨ ، ١٥٩ ، مقدمة لسان الميزان ١ / ١٣ ، شرح العراقي لألفيته ٢ / ٧ فتح المغيث ص ٢ / ١١٧ .

[2] الرفع والتكميل ص ٢٢١ .

[3] المقدمة (مع التقييد والإيضاح) ص ١٥٩ ، وكذا ذكره العراقي في شرحه على ألفيته ٢ / ٧ .

[4] راجع : شرح العراقي ٢ / ٧ .

[5] فتح المغيث ٢ / ١١٨ .

[6] الرفع والتكميل ص ٢٢١ .

وقد صرح ابن حجر أن قولهم لا بأس به هو من التوثيق وإن لم يشر صراحة إلى أنه يساوي قولهم " ثقة " ، قال في ترجمة إبراهيم بن أبي حرة النصيبي ، وقد وثقه أبو حاتم ، فقال : لا بأس به " [1] .

وقال في ترجمة يونس بن أبي الفرات البصري عن ابن الجنيد عن ابن معين ليس به بأس وهذا توثيق عن ابن معين [2] .

قلت : لم يصرح بالمساواة كما هو واضح من ترجمته ، إنما أشار أنها من ألفاظ التوثيق الذي منها : صدوق وخير ومأمون وقد أشار السخاوي إلى أن ابن مهدي ، يقول بأرجحية قولهم ثقة على هذه الألفاظ [3] .

وممن قال بمساواة لا بأس به ثقة الدكتور حبيب الرحمن الأعظمي والدكتور أحمد نور سيف محقق تاريخ ابن معين [4] .

والرأي عندي هو عرض قول ابن معين " لا بأس به " على أقواله الأخرى في الراوي ، فمن أجمعوا على توثيقه فقول ابن معين فيه " لا بأس به " تساوي ثقة ومن ضُعِّف عند أحدهم ، فقول ابن معين فيه لا بأس به لا يساوي ثقة ، وهذا ما قرره صاحب شفاء العليل حيث قال : " فالأولى والأحوط في مثل هذا إذا قال ابن معين في الراوي : لا بأس به أو ليس به بأس ، ثم جاءت عنه أقوال أخرى بقوله " ثقة " أو كان المترجم له قد وثقه غير ابن معين ففي مثل ذلك يكون هذا اللفظ كمنزلة قولهم ثقة ، أما إذا قال في أحد الرواة " ليس به بأس " وجاء في أقوال

---

[1] تعجيل المنفعة ص ١٤ ، وفي الجرح والتعديل ١ / ١ / ٩٦ ، قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول : ثقة لا بأس بحديثه ، كذا وثقه ابن معين وأحمد كما في الجرح .

[2] هدي الساري ص ٤٧٨ ، وراجع توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٢٧٣ .

[3] راجع : فتح المغيث للسخاوي ٢ / ١١٨ بتصرف .

[4] راجع دراسات في الجرح والتعديل ص ٢٩٧ .

أخرى عند تضعيفه أو كلام غيره بالتضعيف فلا يتجه أن يقال : إن قول ابن معين "لا بأس به" في هذه المسألة كمنزلة قولهم " ثقة " [1] .

لا بأس به عند أبي حاتم : استخدم أبو حاتم هذا المصطلح بأكثر من دلالة فكثيراً ما يقول أبو حاتم لا بأس به في راوٍ لا يحتج به [2] ، وقد يقول فيمن يحتج به [3] ، وقد يقول " أبو حاتم " ليس بحديثه بأساً " وهو يقصد هنا ففي صفة معينة تتعلق بحديث الراوي ، قال صاحب شفاء العليل بشرح ألفاظ الجرح والتعديل " من تتبع هذا القول يجد أبا حاتم كثيراً ما يقول هذا اللفظ ، ومع ذلك يصرح بأن الراوي لا يحتج به ، والظاهر من هذا أنه ينفي بأساً خاصاً عن حديث الراوي ، كأن يكون المقصود بذلك نفي تعمد الكذب أو النكارة الشديدة " [4] .

---

(1) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٩٧ .

(2) ففي ترجمة عبد الله بن موسى التميمي في الجرح والتعديل ٢ / ٢ / ١٦٧ قال أبو حاتم ما أري بحديثه بأساً فقال عبد الرحمن : يحتج بحديثه ، قال ليس محله ذاك .

(3) وقال في الجرح والتعديل في ترجمة عبد ربه بن سعيد بن قيس الأنصاري " لا بأس به "، فقال عبد الرحمن : يحتج بحديثة ؟ قال : " هو حسن الحديث ثقة " .

(4) شفاء العليل بشرح ألفاظ الجرح والتعديل ص ٢٨٧ .

المبحث الرابع – منكر الحديث :

قد تطلق منكر الحديث على من روي حديثاً منكراً ، أو روى مناكير ، ولم يُكثر من ذلك ، فلا يكون الراوي ضعيفاً بهذا ، قال السخاوي عن الذهبي : "وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً [1] ، ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري من الميزان [2] قولهم : منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر ، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث " [3] .

فرّق اللكنوي والتهانوي بين قول المتأخرين : هذا حديث منكر وبين قول المتقدمين ذلك قال التهانوي : " إن المتأخرين يطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات ، والقدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الثقات فيكون حديثه صحيحاً غريباً " [4] .

وقال التهانوي : " وقد يطلقون منكر الحديث على من روى حديثاً منكراً ولم يكثر من ذلك فلا يكون الراوي ضعيفاً بهذا وكذا قد يطلقونه على من روى المناكير عن الضعفاء ويكون هو ثقة في نفسه " [5] .

وقد يطلقون " حديث منكر " ويقصدون به الحديث الموضوع [6] .

---

[1] راجع فتح المغيث ٢ / ١٢٦ .

[2] قال محقق فتح المغيث لم نجد قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية في الميزان ٤ / ٢٠٣ ، ٣ / ٤١٩ ، ولا في لسانه ٤١٩/٣ ، وراجع الجرح والتعديل ٢ / ٢ / ١٧٨ ، تعجيل المنفعة ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

[3] قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٠ .

[4] راجع : قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٩ ، ونحوه في الرفع والتكميل ص ٢١١ .

[5] قال اللكنوي قال الزين العراقي في تخريج أحاديث إحياء العلوم " كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحدا ، راجع الرفع والتكميل ص٢٠١ .

[6] راجع : المصنوع لأبي غدة ص ٢٠ ، وهامش الرفع والتكميل ص ٢١١ .

وقولهم منكر الحديث له خصوصيته عند كل من أحمد والبرديجي والبخاري ومسلم وابن حجر على التفصيل التالي :

منكر الحديث عند الإمام أحمد :

منكر الحديث عند أحمد هو الفرد سواءً تفرد به ثقة أو غير ثقة .

قال الحافظ " المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له " [1] .

قال الحافظ في الفتح في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي معلقاً على قول أحمد : منكر الحديث ، قلت – القائل ابن حجر – : هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث ، عُرف ذلك بالاستقراء من حالة وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم " [2] .

وقال الحافظ في ترجمة بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري بعد أن ذكر توثيق الأئمة له : وأنكر ما روى حديث إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها ، ومع ذلك فقد أدخله قوم في صحاحهم ، وقال أحمد روى مناكير قلت – القائل ابن حجر – احتج به الأئمة كلهم " [3] وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة " .

قال التهانوي " ومنكر الحديث عند أحمد ضدَّه عند البخاري " [4] .

---

[1] قاله في مقدمة الفتح في ترجمة محمد بن إبراهيم الليثي بعد ذكر قول أحمد فيه : يروي أحاديث مناكير، راجع هدي الساري ص ٤٥٩ ، وراجع : توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢٧٣/١.

[2] راجع : هدي الساري ص ٤٧٦ ، وقواعد في علوم الحديث ص ٢٦٠ .

[3] هدي الساري ٤١٢ .

[4] قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٠ ونقله أبو غدة في هامش الرفع والتكميل ٢٠٢ ، وزاد بعد أحمد البرديجي قلت : رغم أن مذهب أحمد والبرديجي واحد ، إلا أن التهانوي لم يقل البرديجي .

قال التهانوي : فرق بين قول الجمهور : فلان منكر الحديث ، وبين قول أحمد ذلك ، فإن الجمهور يطلقونه على ضعيف يخالف الثقات في رواياته ، وأحمد يطلقه على من يُغْربُ على أقرانه بالحديث . . . [1] .

منكر الحديث عند البرديجي :

" وقال الحافظ في هدي الساري في ترجمة (يونس بن القائم الحنفي أبو عمرو اليماني) قال البرديجي : منكر الحديث . قلت – القائل ابن حجر – أوردت هذا لئلا يُستدرك عليَّ ، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواءً تفرد به ثقة أوغير ثقة ، فلا يكون قوله " منكر الحديث " جرحاً بيناً ، كيف وقد وثقه ابن معين " [2] .

قلت : فمنكر الحديث عند البرديجي هو الحديث الفرد بإطلاق ، والصحيح فيه التفصيل ، كما ذهب الأئمة حيث إن إطلاق الحكم على الحديث التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ يمكن أن يؤدي إلى أن يكون الحديث مردوداً منكراً أوشاذاً ، وهذا الكلام موجود في كلام كثير من الحفاظ والصحيح التفصيل كما ذكر ابن الصلاح"[3].

منكر الحديث عند البخاري :

ومنكر الحديث عند البخاري هو من لا تحل الرواية عنه [4] ، قال اللكنوي : "المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحل الرواية عنه ، وأما إذا

---

[1] قواعد علوم الحديث ص ٢٦٠ .

[2] راجع : هدي الساري ص ٤٧٨ .

[3] المقدمة (مع التقييد) ص ١٠٦ ، توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٥١٦ ، ٥١٧.

[4] راجع : الميزان ٢ / ٢٠٢ ، فتح المغيث ٢ / ٢٢٥ ، حيث قال السخاوي قال في : كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به وفي لفظ لا تحل الرواية عنه ، وراجع : الرفع والتكميل ص ١٢٩ ، ١٤٩ ، ص ٢٠٨ ، قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٨ ، تدريب الراوي ١ / ٣٤٩ ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١١٥ .

أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج بهم " [1] .

منكر الحديث عند مسلم : (عند من يشترط المخالفة)

يقول الإمام مسلم في " وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك ، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله " [2] .

قال ابن حجر : فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون ، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة ، وهذا هو المختار " [3] .

منكر الحديث عن ابن حجر :

جاء في نزهة النظر " فمن فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه فحديثه منكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة " [4] .

وقال في هدي الساري " فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهو شاذ وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ ، فيحكم على من يخالف فيه بكونه منكراً " [5] .

---

[1] الرفع والتكميل ص ٢١٠ .

[2] راجع : النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ / ٦٧٥ ، وراجع : مقدمة صحيح مسلم ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، توجيه النظر إلى أصول الأثر ٥١٦/١ ، وكذا شرح النووي ١ / ٥٧ .

[3] راجع النكت على كتاب ابن الصلاح ٢ / ٦٧٥ .

[4] نزهة النظر ص ٤٤ .

[5] هدي الساري ص ٤٠٤ .

الفرق بين قولهم " منكر الحديث " و " روى مناكير " [٣]:

قال السخاوي : " وقد يطلق ذلك – يقصد منكر الحديث – على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء " . قال الحاكم قلت : للدارقطني : سليمان بن شرحبيل ؟ قال : ثقة ، قلت أليس عنده مناكير ؟ قال :يحدث بها عن قوم ضعفاء فأما هو فثقة " [٤] ، وقال ابن دقيق العيد في الإلمام : " قولهم روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه : منكر الحديث ؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة ، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : يروي أحاديث منكرة ، وهو ما اتفق عليه الشيخان ، وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات " [١] .

فالثقه الذي يروي بعض الأحاديث المنكرة ، لا تذهب بثقته ، ففي ترجمة يونس بن يزيد الأيلي صاحب الزهري : قال الحافظ : قال وكيع كان سيىء الحفظ ، وقال الميموني عن أحمد قال : روى أحاديث منكرة ، قلت وثقه الجمهور مطلقاً ،

---

[٣]. قد يقال : يروي مناكير ، له مناكير ، له ما ينكر ، في حديثه نكارة ، وكلها واحدة ، والتفرقة تأتي بقدر ما يروى من مناكير والله أعلم .

[٤] هو سليمان بن عبد الرحمن الحافظ الكبير ؛ أبو سليمان الدمشقي ابن بنت شرحبيل ، راجع : سير أعلام النبلاء ١١ / ١٣٨ ، الميزان ١ / ٤١٨ ، تذكرة الحفاظ ٢ / ٤٣٨ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٢٠٨ .

[١] راجع ترجمة محمد بن إبراهيم التيمى فى : سير أعلام النبلاء ٥ / ٢٩٥ ، الميزان ٣ / ١١ المغني في الضعفاء ٢ / ٥٤٤ ، التهذيب ٩ / ٦ هدي الساري ص ٤٣٧ ، وراجع : نصب الراية ١ / ١٧٩ ، ، فتح المغيث ٢ / ١٢٦ ، قواعد الحديث للقاسمي ص ١٩٨.

وإنما ضعفوا بعض روايته ؛ حيث يخالف أقرانه ، أو يحدث من حفظه ، فإذا حدث من كتابه فهو حجة ، وقد وثقه أحمد مطلقاً وابن معين والنسائي والجمهور " [1] .

قال التهانوي : يعني ألا يقبل كلام من جرحه [2] .

وقال اللكنوي : " ولا تظنن من قولهم : هذا حديث منكر أنَّ راويه غير ثقة ، فكثير ما يُطلقون النكارة على مجرد التفرد " [3] .

قال السخاوي في فتح المغيث : " وقد يطلق ذلك – يقصد منكر الحديث – على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء ، قال الحاكم : قلت للدارقطني : فسليمان ابن بنت شُرحبيل ، قال ثقة ، قلت : أليس عنده مناكير ؟ قال : يحدث بها عن قوم ضعفاء ، أما هو فثقة " [4] .

وقد يُقال في راوٍ ثقة " روى مناكير " وتكون الآفة من غير هذا الراوي ، ومن الأمثلة على ذلك : إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وهو أحد الأثبات ، قال ابن حجر [5] : " أحد الأثبات ، قال أحمد ثقة وتعجب من حفظه ، وقال مرة هو وابن معين وأبو داود كان أثبت من شريك ، وقال أيضاً كان القطان

---

[1] راجع : قواعدفى علوم الحديث ص ٤٣٤ ، و يونس بن يزيد الأيلى ؛ صاحب الزهرى ، ثقة حجة ، استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث ، راجع الميزان ٣٢٠/٧ وانظر ترجمته فى : الجرح والتعديل ٢٤٧/٢/٤-٢٤٩، التاريخ الكبير ٤٠٦/٢/٤، الكاشف ٣٠٥/٣ ، ، سير أعلام النبلاء ٢٩٧/٦-٣٠١، تهذيب التهذيب ٤٥٠/١١، تقريب التهذيب ٣٩٦/٢، ٣٩٧ ، هدى السارى ص٤٧٨ .

[2] قواعد فى علوم الحديث ص٤٣٤ .

[3] هذا عند القدماء أما المتأخرون فيطلقون على الحديث الذي خالف فيه الضعف الثقة المنكر ، فالنكارة عند القدماء تعني الفردية ، وعند المتأخرين تعني مخالفة الضعيف للثقة .

[4] راجع : فتح المغيث ١٢٦/٢ ، الرفع والتكميل ص٢٠١ .

[5] راجع هدى السارى ص٤٠٩ ، وترجمة إسرائيل بن يونس بن أبى إسحق السبيعى فى : الجرح والتعديل ٣٣٠/١/١ ، التاريخ الكبير ٥٦/٢/١ ، طبقات ابن سعد ٣٧٤/٦ ، تاريخ بغداد ٢٠/٧-٢٥ ، الميزان ٣٦٢/١-٣٦٧ ، الكاشف ١١٥/١ ، تهذيب التهذيب ٢٦١/١ ، ، تقريب التهذيب ٧٦،٧٥/١ .

يحمل عليه في حال أبي يحيي القتات [1] ، قال روى عنه مناكير . . . قال ابن حجر وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر ابن أبي خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف ، قال ابن أبي خثيمة في تاريخه : قلت ليحيي : إن إسرائيل روى عن ابن أبي يحيي القتات ثلثمائة وعن إبراهيم بن المهاجر ثلثمائة يعني مناكير ، فقال : لم يؤت فيه أتي متهما ، قلت : وهو كما قال ابن معين فتوجه أن كلام يحيي القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيي فظن أن النكارة من قبله ، وإنما هي من قبل أبي يحيي ، كما قال ابن معين ، وأبو يحيي ضعفه الأئمة والنقاد ، فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه " [2] .

ومن الأمثلة ما ذكره ابن حجر في هدى الساري في ترجمة " ثابت بن عجلان الأنصاري الحمصي ، قال : واستغرب ابن عدي من حديثه ثلاثة أحاديث ، وقال العقيلي لا يتابع في حديثه ، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره ، إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات " [3] .

ومن الأمثلة أيضا – ما ذكره – أبو عدة في هامش الرفع معلقا على ما نقله ابن دقيق العيد عن ابن حزم في قوله في " أسد بن موسى عن حماد [4] " : " وأسد منكر الحديث لا يحتج به " .

---

[1] هو :أبو يحيى القتات الكوفى ، اختلف فى اسمه :فقيل دينار ، وقيل مسلم ، وقيل يزيد ، وقيل زبان ، وقيل عبد الرحمن ، واشتهر بكنيته ؛ حتى قال الذهبى فى الميزان لا يعرف إلا بكنيته راجع ترجمته فى : الميزان ٤٤٣/٧، المغنى فى الضعفاء ٦٢٠/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٧٧/١٢ ، تقريب التهذيب ٤٧٦/٢ .

[2] هدي الساري ص ٤٠٩ ، وراجع الميزان ٤٤٣/٧ ؛ فقد ذكر الذهبى نحوه عن الإمام أحمد .

[3] هدي الساري ص ٤١٣ .

[4] نصب الراية ١ / ١٧٩ .

قال اللكنوي : " ولعلَّ ابن حزم وقف على قول ابـــن يونـــس فـــي " تـــاريخ الغرباء": أسد بن موسى حدّث بأحاديث منكرة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فإن كان ابن حزم أخذ كلامه من هذا ، فليس بجيد ، لأن من يقال فيه " منكر الحديـث " ليس كمن يقال فيه " روى أحاديث منكرة " لأن " منكر الحديث " وَصْفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حينٍ لا دائماً " [1].

وقد يكون الراوي ثقـــة ثـــم يتغير بآخره فيكون حديثه منكراً ، قال قط :

"وقـــال: عارم أبو النعمـــأن [2] ثقـــة ، وتغير بآخره ، وما ظهر عنه عد اختلاطه حديث منكر " [3] .

وقد يُقال للحديث يتفرد به العدل الضابط منكر لغة لا شرعاً ، قال ابن كثـــير : " وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قُبل شرعاً ولا يقال له " منكـــر " وإن قيل له لغة " [4]

معنى قولهم " أنكر ما رواه فلان " :

يمكن أن يُطلق على حديث حسن أو صحيح أنكر ما رواه فلان على رأي من يقول أن المنكر هو الفرد سواءً تفرد به الثقة أو غير الثقة ، ، قال التـــهانوي : إذا قالوا " أنكر ما رواه فلان كذا " لا يلزم منه ضعف الحديث ولا ضعـــفُ راويـــه ،

---

[1] راجع: نصب الراية ١٧٩/١ وفيه أن أسدًا ثقة ، ولم يُرَ فى كتب الضعفاء له ذكر ،وانظر : هامـــش الرفـــع والتكميل ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ لأبي غدة ، الرفع والتكميل ص ١٩٩ ، ٢٠٠، ص ٢١٠ ، ٢١١ .

[2] هو محمد بن الفضل السدوسى ،؛ أبو النعمان ؛ أبو النعمان البصري ، لقبه عـــارم ؛ شـــيخ البخـــارى ،حافظ صدوق مكثر ، راجع ترجمته فى : الجرح والتعديل ٥٨/١/٤-٥٩ ، التـــاريخ الكبـــير ٢٨/١/١ ، تهذيب الكمال ٢٨٧/٢٦-٢٩٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٥/١٠-٢٧٠ ، المـــيزان٢٩٨/٦، ٢٩٩، الكاشـــف ٨٩/٣، تهذيب التهذيب ٤٠٢/٩ ، تقريب التهذيب ٢٠٩/٢.

[3] سؤالات السلمي للدارقطني ص٣١٦ .

[4] راجع : اختصار علوم الحديث ص ٤٩ .

فإنهم ربما يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن ، والصحيح أيضاً بمجرد تفـــرد راويه " [1] .

أفاد ذلك السيوطي ، حيث قال : وقع في عباراتهم : أنكر ما رواه فلان كذا ، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً " [2] .

وقال الذهبي : أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفـــظ القـــرآن ، وهو عند الترمذي ، وحسنه وصححه الحاكم على شرط الشيخين [3] .

قال ابن عدي في الكامل " أنكر ما روى بُريد بن عبد الله ابن أبي بُـــرْدة " إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيَّها قبلها " . قال : وهذا طريق حسن رواته ثقات وقـــد أدخله قوم في صحاحهم وأرجو ألا يكون ببريد هذا بأسًا " [4] .

---

[1] راجع : قواعد في علوم الحديث ص ٢٧٣ .

[2] تدريب الراوي ٢٤١/١ .

[3] راجع : ترجمة الوليد بن مسلم ؛ أبو العباس الدمشقي في .الجرح والتعديل ١٧،١٦/٢/٤ ،طبقات بـــن سعد ٤٧٠/٧، ٤٧١، سير أعلام النبلاء ٢١١/٩ ، ٣٢٠، المـــيزان ١٤١/٧، ١٤٢ ، الكاشـــف ٢٤٢/٣، تهذيب التهذيب ١٥١/١١ــ تقريب التهذيب ٣٤٢/٢.وحديث دعاء حفظ القرآن أخرجه الترمذى فى الســـنن : كتاب الدعوات . باب من دعاء الحفظ ٥٢٦/٥، ٣٨٠٨من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى ، عـــن الوليد بن مسلم ، عن ابن جريج ، ومن طريقه أخرجه الحاكم فى المستدرك ٣١٦/١ ، ٣١٧ وقد نازعـــه الذهبى فى التلخيص فقال : هذا حديث منكر شاذ أخاف لا يكون موضوعا وقد حيرنى والله جـــودة ســـنده ...فقد حدث به سليمان وهو ثبت ، والحديث علقه الذهبى فى الميزان ٣٠٢/٣، وذكره الحكيم الـــترمذى فى جامع الأصول ٩٥،٩٤/٥، وللحديث طريق آخر أشد ضعفا ؛ وهو طريق محمد بن إبراهيم القرشـــى ، عن أبى صالح ،عن عكرمة ... الحديث أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير ٣٦٧/١١، ٣٦٩ ، والدعـــاء ١٤٢٠/٣-١٤٢٢، وابن السنى فى عمل اليوم والليلة ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، والدار قطنى فى الأفراد (كمـــا فى اللآلئ ٦٦/٢) ، وابن الجوزى فى الموضوعات ١٣٨/١ ، والحديث منكر المتن ، حكم أكثرهم عليـــه بالوضع ؛ راجع : الضعفاء الكبير ٣/٥ ، الموضوعات ١٣٨/١، الـــترغيب والـــترهيب ٣٦/٢، الفوائـــد المجموعة ص٤١٢ ، ضعيف سنن الترمذى ص ٤٦٩ ..

[4] راجع : ابن عدي في الكامل ٦٤،٦٣/٢، وراجع :صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الفضـــائل ١٥ / ٥٢ ، باب إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها ....

قال التهانوي : فلا تغتر بقول الذهبي في الميزان وابن عدي في الكامل " إن هذا الحديث من مناكير فلان ، أو أنكر ما رواه ، ولا تحكم بالضعف بمجرد هذا القول ، لأنهم يريدون بذلك كونه متفردا به فحسب ، قال الحافظ في "مقدمة الفتح": من عادته – أي ابن عدي – أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة " [1] .

وقال اللكنوي " يجب عليك . . . ألا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود " أنكر ما روى " في حق روايته في " الكامل " و " الميزان " ونحوهما فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضا بمجرد تفرد راويهما " [2] .

وقد يقولون " تعرف وتنكر " قال السخاوي : " فلان تنكر (ينكر) يعني مرة (وتعرف) يعني أخرى [3] " وقال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة " المشهور في هذه الجملة على وجهها : أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة ، ومرة بالأحاديث المنكرة ، فأحاديثه تحتاج إلى سبر وعرض على أحاديث الثقات المعروفين [4] .

---

[1] قواعد في علوم الحديث ص ٢٧٣

[2] راجع : كذلك الرفع والتكميل ص ٢١١ .

[3] فتح المغيث ٢ / ٢٤ .

[4] هامش الرفع والتكميل ص١٤٣، ١٤٤ ، الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ، ص ٣٢ .

المبحث الخامس : "مجهول"

المجهول من أصحاب الحديث هو " كل من لم يشتهر بطلب فـــي نفســه ولا عرفه العلماء به " [١] والمجهول راوٍ لا تعرف صفته ، وقد تحدث العلمـــاء عــن أقسامها [٢] ومتى ترتفع ، وتوسع المعاصرون في بيان مباحثها [٣].

غير أنَّ لبعض العلماء اصطلاحات خاصة في إطلاق هذا اللفظ ومن هــؤلاء العلماء أبو حاتم ، والذهبي ، وابن حبان ، وابن القطان .

أولاً – الجهالة عند ابن حبان :

اشتهر ابن حبان في كتابة الثقات بتوثيق المجاهيل الذين روى عنهم واحـــد فقط ، فالأصل في مذهبه العدالة ، إلى أن يظهر ما ينفيها ، قال ابن حبان فـــي أول كتابه الثقات : " فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل لا يجوز الاحتجاج بخبره ، لأن العدل من لم يعـــرف منــه الجرح ضد التعديل ، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده إذ لـــم يكلــف الناس معرفة ما غاب عنهم " [٤].

---

[١] الكفاية ص١١١.

[٢] أنواع الرواة المجهولين عند الجمهور ثلاثة : مجهول العين ، وهو راوٍ لم يعرفه العلماء ولـم يعـرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ، ومجهول الحال : هو من روي عنه اثنان أو أكثر بيد أنه لم يوثق ، أي أنه مجهول ظاهراً وباطناً وإذا عرف حاله الظاهر وظل مجهولاً باطناً فهو المستور ، وقد سوى ابن حجر بين المستور ومجهول الحال ، فقال في شرح النخبة (نزهة النظر) : "إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثــق فهو مجهول الحال ، وهو المستور " راجع نزهة النظر ص٤٩ – ٥٠ وعلى هذا يكون الرواة المجــهولين عند ابن حجر اثنان : مجهول العين ومجهول الحال وهو المستور .

[٣] راجع كلاً من : رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ص١٨٤ : ٢٠٣ ، منهج النقد في علوم الحديث ٨٨ : ٩١ ، الجرح والتعديل لأبي لبابة حســين ص ١١٦ – ١١٩ ، الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل ص ١٢٥ – ١٢٩ ، ١٣٦ .

[٤] الثقات ١ / ١٣ .

وقد خالف ابن حبان الجمهور في ذلك فوثق من هو مجهول عند الجمهور وهو مذهب توسع فيه واشتهر عنه ، قال الذهبي : " قلت : وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه ، كان على العدالة ، إلى أن يتبين جرحه، مذهب عجيب ، والجمهور على خلافه ، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه ، فإنه يذكر خلقا ممن ينص عليهم أبو حاتم وغيره أنهم مجهولون ، وكأن عند ابن حبان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ، ولكن جهالة حالة فيه عند غيره " [1] .

والرأي أن هؤلاء الرواة – رغم توثيق ابن حبان لهم يعرضون على كتب الجرح والتعديل الأخرى ، أما من انفرد ابن حبان بتوثيقهم في كتابه الثقات ، فهو متساهل في هذا النوع فكل ما انفرد ابن حبان بتوثيقه يكون مجهولا مقبولا أو لا يعرف " [2] .

مجهول عند أبي حاتم:

جهل أبو حاتم كثيرا من الرواة وثقهم غيره ، ولذلك راجعه النقاد في تجهيله الثقات .

قال السخاوي في فتح المغيث " على أن قول أبي حاتم في الرجل إنه مجهول ، لا يريد أنه لم يرو عنه سوى واحد بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي إنه مجهول ، مع أنه قد روى عنه جماعة ، ولذا قال الذهبي [3] في عقيبة هذا القول

---

[1] مقدمة اللسان ١ / ١٠٧ (خطبة الأصل) .

[2] إفاده الألباني في تعليقه على التنكيل ١ / ٤٣٨ وتابعه الدكتور محمد حبيب الرحمن الأعظمي في كتابه دراسات في الجرح والتعديل ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

[3] الذهبي ينقل كثيرا من أبي حاتم فهو تابع له في هذا ، في هذا قال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي : " اعلم أن كل من أقول فيه "مجهول" ولا أسنده إلى قائله فإن ذلك هو قول أبي حاتم " نقله اللكنوي في الرفع والتكميل ٢٢٥ ، والتهانوي في قواعد في علوم الحديث ٢٦٥ .

يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات ، يعني أنه مجهول الحال " [1] .

قال اللكنوي : " لا تغترر بقول أبي حاتم في كثير من الرواة – على ما يجده من يطالع الميزان ، وغيره " إنه مجهول " ما لم يوافقه غيره من النقاد العدول فإن الأمان من جرحه بهذا مرتفع عندهم ، فكثيراً ما ردّوه عليه بأنه جهّل من هو معروف عندهم ، قال الحافظ بن حجر في مقدمة فتح الباري " الحكمُ بن عبد الله البصري : قال : ابن أبي حاتم عن أبيه : مجهول " قلت – ليس بمجهول من روى عنه أربع ثقات ووثقه الذهلي " [2] .

ولذلك اعترض العلماء على تجهيل أبي حاتم للمعروفين عند غيره ، قال السيوطي " جهل جماعة من الحفاظ فوهّنا من الرواة لعدم علمهم بهم ، وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم " [3] . وقال اللكنوي عن ابن دقيق العيد : " لا يكون تجهيل أبي حاتم حجَّة ما لم يوافقه غيره " [4] .

وأبو حاتم يُطلق لفظ مجهول ، وقد يقصد به جهالة الوصف ؛ أي جهالة الحالة دون جهالة العين ، قال اللكنوي : " فرق بين قول أكثر المحدثين في حق الراوي إنه مجهول ، وبين قول أبي حاتم ، " إنه مجهول " فإنهم يريدون به غالباً جهالة العين ، بألا يروي عنه إلا واحد ، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف فافهمه واحفظه لئلا تحكم على كلٍّ من وجدت في الميزان إطلاق المجهول عليه إنه

---

[1] فتح المغيث ص ١٢٢ .

[2] الرفع والتكميل ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

[3] تدريب الراوي ١ / ٣٢٠ .

[4] الرفع والتكميل ص ٢٥٤ .

مجهول العين " [1] ، وذكر التهانوي نحوه مختصرا [2] .

ومن الأمثلة على ذلك قوله في صالح بن جبير " شامي " [3] ، قال : شيخ مجهول رغم أنه قد روى عنه ستة ، وقال في داود بن يزيد الثقفي [4] " إنه مجهول" مع أنه قد روى عنه جماعة [5] .

وقد يطلق أبو حاتم لفظ مجهول على مجهول العين ، وهو من روى عنه راو واحد ، وهو كالجمهور في ذلك ، وقد يطلق لفظ مجهول على من له صحبة من الأعراب ، قال أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل " وأيضا فإن أبا حاتم قد يقول " مجهول " أوأعرابي على من له صحبة كما في ترجمة زياد بن جارية [6] ، يقال له صحبة ، وقال أبو حاتم شيخ مجهول " [7] .

قال الدكتور " حبيب الرحمن الأعظمي وأطلق أبو حاتم اسم المجهول على من روى عنه واحد واثنين وأكثر من اثنين " [8] .

قال الحافظ بن حجر " وأبو حاتم قد عبر بعبارة مجهول في كثير من الصحابة، قال الحافظ في زياداته على تهذيب التهذيب في ترجمة مدلاج بن عمرو السلمي معلقا على قول أبي حاتم : " مجهول " وكذا هو في كتاب أبي حاتم ، وكذا

---

[1] الرفع والتكميل ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

[2] قواعد في علوم الحديث ص ٢٦٥ .

[3] راجع الجرح والتعديل: ٢ / ١ / ٣٩٧ .

[4] هو داود بن يزيد الثقفي : الجرح والتعديل ١ / ٢ / ٤٢٨ .

[5] راجع أبي الحسن إسماعيل بن مصطفى ، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٩١ .

[6] هو زياد بن جارية ، الجرح والتعديل ١ / ٢ / ٥٢٧ .

[7] راجع شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، ص ٢٩٢ .

[8] دراسات في الجرح والتعديل ، ص ١٦٠ ، ١٦٥ .

يصنع في جماعة من الصحابة يُطلق عليهم اسم الجهالة لا يريد جهالة العدالة ، وإنما يريد أنهم من الأعراب الذين لم يرو عنهم أئمة التابعين " [1] .

وقد يُطلق أبو حاتم كلمة " المجهول " على الذي يحفظ ، فقد قال في الحكم ابن عبد الله الأنصاري القيسي كان يحفظ ، وهو مجهول . . . وقد وثقه جماعة العلماء، وأخرج له الشيخان ، قال الذهبي عن البخاري ، كان يحفظ ، قال الذهبي : ذا من رجال الصحيحين [2] .

وإذا كان الراوي مجهول الحال لا يعرف عنه جرح ولا تعديل وكان شيخه ومن روى عنه ثقتان ، ولم يأت بمنكر وثقه ابن حبان ، وهو مسلكه في كتابه الثقات " ولأجل ذلك ربما اعترض عليه في جعلهم ثقاتٍ ، من لا يعرف اصطلاحه ولا اعتراض عليه ، فإنه لا مشاحَّ في ذلك " [3] .

ثانياً – خطة الذهبي في إطلاق لفظ مجهول :

تابع الذهبي أبا حاتم في ذلك ، فالمجهول عند الذهبي مجهول الحال لا العدالة.

قال الذهبي في ترجمة : أبان بن حاتم الأملوكي : اعلم إن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائله ، فإن ذلك هو قول أبي حاتم وسيأتي من ذلك كثير فاعلمه فإن عزوته إلى قائله كابن المديني وابن معين ، فذلك بين ظاهر ، وإن قلت فيه جهالة أو أنكره أو يُجهَّل أو لا يعرف وأمثال ذلك ، ولم أعزه إلى قائل ، فهو

---

[1] اللسان ٦/ ١٥ ، الجرح والتعديل ٤/١/ ٤٢٨ ، الميزان ٦ / ٣٩٣ ، حيث قال الذهبي لا يُدري من هو.

[2] راجع دراسات في الجرح والتعديل ص ١٦٩ ، وراجع ترجمة الحكم بن عبد الله الأنصاري القيسي في تهذيب التهذيب ٢ / ٤٢٩ ، الميزان ٢ / ٣٤٠ : ٣٤١ .

[3] راجع : قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

من قبلي " [1] .

" وقد يقول الذهبي في الراوي لا يدري حاله أو مجهول الحال أو فيه جهالة على من هو مجهول عين لم يرو عنه إلا واحد " [2] .

ومن الأمثلة قوله في الميزان في ترجمة بدر بن عمرو والد الربيع من بدر قال الذهبي لا يدري حاله فيه جهالة روي عنه غير ولده [3] .

قال الحافظ في ترجمة نصر بن عبد الله السُّلمي " قرأت بخط الذهبي : لا يُعرف وهذا كلام مستروح إذا لم يجد المزيَّ قد ذكر للرجل إلا راوياً واحداً جعله مجهولاً وليس هذا بمطرد " [4] .

قال التهانوي : المتأمل في قول الذهبي لا يعرف أو مجهول ولا يحتجّ به إلا بعد التثبت لكونه مستروحاً في التجهيل " [5] .

---

[1] الميزان ١ / ١١٩ ، ونقله اللكنوي في الرفع ص ٢٢٥ ، ٢٢٩ واستدرك أبو غدة في هامش الرفع قائلاً : "وقع للذهبي أن قال من تلقاء نفسه وإنشائه وحكمه في بعض الرواة بـ مجهول ، ولم يسندها إلى قائل فهي على مقتضى خطته من قول أي حاتم ، وفي الواقع لم يقلها أبو حاتم وإنما هي من قول الذهبي نفسه وساق أبو غدة أمثلة وصلت إلى سبعة راجع هامش الرفع ص ٢٢٥ – ٢٢٧ .

[2] راجع : شفاء العليل بشرح ألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ص ٢٩٣ .

[3] الميزان ٢ / ٨ ، وراجع ترجمه بدر بن عمرو فى : الجرح والتعديل ٤١٣/١/١، تهذيب الكمال ٦٣/٩-٦٦، الكاشف ١٥٠/١ ، تهذيب التهذيب ٤٢٣/١ ، ٤٢٤، تقريب التهذيب ١٠٣/١.

[4] راجع : تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٣٨ ، وقاله الذهبي في الميزان ٧ / ٣١ ، ونقله التهانوي في قواعد ص٣٥١ ، ٣٥٢ وعلق أبو غدة قائلاً " ويشهد لذلك قول الذهبي نفسه في الميزان " أسفع ابن أسلع ، عن سمرة بن جندب ما علمت روي عنه سوى سويد بن حجير الباهلي وثقة مع هذا يحي بن معين فما كل من لا يعرف ليس بحجة لكن هذا الأصل " .

[5] قواعد في علوم الحديث ص ٣٥٢ .

ولذلك نقول أنه يجب عرض من قال فيه الذهبي كذا أبو حاتم قبله مجهول على كتب الرجال ، وينبغي استيفاء تراجمه ، وذلك بعد معرفة اصطلاحهما في التجهيل .

ثالثاً – الجهالة عند ابن القطان :

لابن القطان مذهب خاص في إطلاق مصطلح الجهالة على الراوي إذا لم ينص إمام على توثيقه بغض النظر عمَّن روى عنه ، وهذا مذهب لم يوافقه غيره عليه : قال الحافظ الذهبي في ترجمة حفص بن بُغَيْل [٥]: قال ابن القطان لا يعرف له حال ولا يعرف ، قلت –القائل الذهبي– لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ؛ فكون ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام، عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمَّن عاصره ما يدل على عدالته وهذا شيء كثير ففي الصحيحين من هذا النمط كثير [١] مستورون ما صنفهم أحد ولا هم بمجاهيل " [٢] .

وقد جهل ابن القطان خالد بن سعيد بن أبى مريم ، حي تقال الحافظ : جهله ابن القطان رغم أنه روى عنه ثلاثة هم : ابنه عبد الله ومحمد بن معن الغفارى وعطاف بن خالد المخزومى وقد وثقه ابن حبان [٣] .

---

[5] حفص بن بغيل مستور كما قال الحافظ فى التقريب ١٨٤/١ ، راجع ترجمتة فى : الجرح والتعديل ١٧٠/٢/١، تهذيب الكمال ٥/٧ ، الميزان ٣١٧/٢ ، الكاشف ٢٤٠/١ ، تهذيب التهذيب ٣٩٦/٢ .

[١] تعقب ابن حجر ذلك في اللسان فقال " ليس كذلك بل هذا شيء نادر ؛ لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرَّجا له في الاستشهاد " اللسان ٥ / ٥ ، فى ترجمة مالك ابن الخير الزيَّادي .

[٢] راجع الميزان ٢ / ٣١٧ ، وراجع الرفع والتكميل ص ٢٥٦ قال اللكنوي " فإن لابن القطان في إطلاق هذه الألفاظ اصطلاحاً لم يوافقه غيره " .

[٣] وقال الحافظ فى التقريب ٢١٢/١مقبول ، راجع ترجمة خالد بن سعيد بن أبي مريم المدنى في الجرح والتعديل ٣٣٣/٢/١، التاريخ الكبير ١٥٢/١/٢، الثقات ٢٦٠/٦، الضعفاء الكبير ٦/٢، تهذيب الكمال ٨٣/٨، الميزان ٤١٢/٢، الكاشف ٢٦٩/١(ووثقه)، تهذيب التهذيب ٣ / ٩٥ .

ثم إنَّ مذهبه هذا مناف لما أقرَّ به الأئمة من أنَّ نفي الجهالة بروايـــة اثنيـــن مشهورين بالعدالة ، إلا أنه لم يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه " [1].

قال الحاكم : " وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصـــاعدا من المشهورين بالعلم .... وقال الحاكم : إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة برويتـــهما عنه " [2] .

قلت : عبارة الحاكم تدل على أنهما ثقتان والثقتان لا يرويان إلا عن ثقة . قال الدكتور حبيب الرحمن الأعظمي ، " فهذا لابد أن يكون مقيداً بأنهما لا يرويـــان إلا عن ثقة ممن كان هذا شأنه قد ثبتت عدالته ، فإن العدالة ثبتت بـــالتنصيص ، كمـــا ثبتت بالرواية ، وعليه عمل بعض رجال الشيخين الذين لم يرو عنهم إلا واحـــد أو اثنان ، ولم يوثقهم أحد ، فإنَّ رواية الشيخين عنهم توثيق لهم " [3] .

وقـــد نـــص الأئمة على أنَّ العدالة ربما تنفى براوٍ واحد وهو مذهـــب ابـــن حجر .

قال الذهبي في ترجمة أحمد بن نفيل السكوني مجهول[2] مع أن النسائي روى عنه ، وقال لا بأس به ، قال الحافظ ابن حجر : بل هو معـــروف يكفيـــه روايـــة النسائي عنه " [4] .

---

[1] راجع : قواعد في علوم الحديث ص ٢١٣ .

[2] الكفاية ص ١١١، ١١٢ .

[3] دراسات في الجرح والتعديل ص ١٦٠ .

(٢) راجع المغنى فى الضعفاء ٩٧/١، وقد ناقض الذهبى نفسه فى هذه الترجمة ، فقال عن أحمد بن نفيـــل الكوفى : شيخ للنسائى ، لا يعرف ، لكن النسائى نظيف الشيوخ ، وقد قال فيه : لا بأس به ، وهذا يعنـــى أن الذهبى قد وثق شيوخ النسائى توثيقا ضمنيا ، وسكت عن توثيق النسائى لشيخه ، ورغم ذلـــك جهلـــه الذهبى .

[4] راجع ترجمة أحمد بن نفيل السكونى فى : تهذيب الكمال ٥١٦/١، تهذيب التهذيب ١ / ٨٨ ، تقريـــب التهذيب ٤٤/١؛ حيث قال الحافظ : صدوق .

قلت : لم يسر ابن حجر نفسه على هذا المذهب ، وهو نفى العدالة عمن روى عنه راوٍ ثقة ، فعبيد الله بن سلمان روى عنه صحابى وعنه أبو سلام ، وقال فيه ابن حجر : مجهول[٤] ، بينما أبو سلام ، وهو ممطور بن الأسود : ثقة ، كذا ترجم له الحافظ فى التقريب [٥].

---

[4] تقريب التهذيب ٤٩٤/١.

[5] تقريب التهذيب ٢٧٨/٢، ٢٧٩ .

نتائج البحث

المحدثون من أوائل مفكرينا الذين أولوا قضية المصطلحات عناية خاصة ، بوصفها أوعية تحمل مضامين خاصة بهم وبهذه الأمة التي خصها الله بالإسناد ، والباحث فى كتب الجرح والتعديل يسترعى انتباهه كثير من الظواهر التى تحتاج إلى سبر ودراسة ؛ من أهم هذه الظواهر : أن لكثير من النقاد مسالك خاصة فى إطلاق اصطلاحات الجرح والتعديل تجعلك تقرر أنه لا توجد قواعد مطردة فى هذا العلم ؛ فلكل ناقد منهم اصطلاحات خاصة به بين شرطه فيها – ولا مشاحة فى ذلك– وقد تختلف أقوال الناقد الواحد فى الراوى الواحد بتقادم الزمان واختلاف الأحوال، وقد اهتمت هذه الدراسة بدراسة أشهر مصطلحاتهم التى لها خصوصية عند إطلاقها ، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١ – علماء الجرح يختلفون في الجرح والتعديل ، ولكن اختلافهم يكون في إطار الشيء الواحد ، فإما أن يكون في الراوي المجروح ، أو الراوي المعدل ، أو درجة الحديث المردود ، أو درجة الحديث المقبول ، ويجب علينا توجيه اختلافهم في ضوء القرائن من زمان ومكان وإنسان .

٢ – انفرد بعض أئمة الجرح والتعديل بمصطلحات خاصة بهم بينوا شرطهم فيها ، ولذا فينبغي علينا معرفة شروطهم فيها ، ثم نقارن بين قولهم وقول الجمهور ، مستخدمين الاستقصاء والتتبع والاستقراء والمقارنة وما لدينا من حس حديثي وذوق نقدي للوصول إلى حكم في الراوي .

٣ – قول البخاري " سكتوا عنه " من ألفاظ الجرح الشديدة عنده ، ولكنه لا يعني أنهم تركوا حديثه فليست القاعدة مطردة ، فكثيرا ما يقوله البخاري ، ولا يوافقه عليه الجهابذة ، وكثيرا ما يقوله ويعني به إسنادا خاصا ، وقد يقوله يعني به حديث الراوي ، وليس الراوي .

٤ – قول البخاري فيه نظر من ألفاظ الجرح عنده ، ولكن علماء الحديث قد يوثقون من قال البخاري فيه نظر ، ومن ثم يجب تطبيق قواعد النقد التي أقرها أهل هذا الفن ونقدته ، وذلك بعد معرفة مسلكهم في اصطلاحاتهم .

٥ – قول ابن معين " ليس بشيء " ، يعني أن الراوي مجروح عنده ، وقد تعني أن رواياته قليلة ، وتحمل على المعنى الأول إذا وجدنا راويا جرحه الجمهور وعلى المعنى الثاني إذا وجدنا الراوي وثقه الجمهور .

٦ – إذا اختلفت أقوال ابن معين في راو فيؤخذ قوله الأخير ، أو يؤخذ رأيه الذي يتفق وما قاله الجمهور .

٧ – مصطلح " منكر الحديث " ، له عدة إطلاقات ، فالجمهور يطلقه على راو ضعيف يخالف الثقة ، وأحمد والبرديجي يطلقانه على من يغرب على أقرانه بالحديث ، وهو من ألفاظ الجرح الشديد عند البخاري (رحمه الله) .

٨ – خالف ابن حبان الجمهور لكونه يعدل الرجل إذا انتفت جهالة عينه إلى أن يتبين جرحه ، والرأي أن هؤلاء الرواة – رغم توثيق ابن حبان لهم– يعرضون على كتب الجرح والتعديل الأخرى ، أما من انفرد ابن حبان بتوثيقهم في كتابه الثقات فهو متساهل في هذا النوع ، فيجب عرضه على أقوال من تكلم فيه جرحا وتعديلا .

٩ – تقبل آراء الجارح ، أو المعدل من النقاد ما لم يخالف الجمهور ؛ فإذا وجدنا ناقدا جرح راويا ، أو عدله تعرض آراؤه على جمهور النقاد .

١٠– توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالدراسات التأصيلية المتعلقة بالقضايا النظرية في علم الحديث ، وتحديدا مناهج المحدثين في الجرح والتعديل وطرائقهم في إطلاق المصطلحات ،أو ما يمكن أن يطلق عليه تاريخ المصطلح ، ويا حبذا لو أفرد لكل محدث أو ناقد دراسة خاصة به تعني ببيان

منهجه ومسلكه في الجرح والتعديل ؛ متتبعين مؤلفاته إن كانت له مؤلفـــات ، أو أقواله المنثورة في الكتب الأخرى ، ومثل هذه الدراسات التأصيلية ســـوف تعين الباحثين ؛ وخاصة الناشئة منهم على الحكم على الحديث ونقده ، وسوف تنمى لديهم ملكة الذوق الحديثى .

جريدة المصادر والمراجع

١ - أسباب اختلاف المحدثين ، دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردها جـ / ٢ ، خلدون الأحدب ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ط/١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

٢ - أضواء على السنة المحمدية ، محمود أبو رية ، دار المعارف ، ط/٥.

٣ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي ، ت ٩٢هـ ، حققه وعلق عليه فرانز روزنثال ، ترجم التعليقات والمقدمة وأشرف على نشر النص دكتور صالح أحمد العلي ، نشرته دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٤ - الباعث الحثيث شرح (اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كبير ٧٠١ - ٧٤٤هـ) أحمد محمد شاكر ، ط / ٣ ، دار التراث ، القاهرة ١٣٦٩ = ١٩٧٩م.

٥ - بحوث فى تاريخ السنة المشرفة ، دكتور أكرم ضياء العمري ، ط / ٤ ، ١٤٠٥ = ١٩٨٤م .

٦ - تاريخ الثقات ، الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي ، ١٨٢ - ٢٦١هـ ، بترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت٨٠٧هـ ، وتضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني ، وثق أصوله ، وخرج أحاديثه الدكتور عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط/١ ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤م .

٧ - التاريخ الصغير للإمام الحافظ ، أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، فهرس أحاديثه ، د. يوسف المرعشلي، توزيع دار الباز مكة المكرمة ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٨ - التاريخ الكبير ، للإمام الحافظ ، أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ت٢٥٦هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٩ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ؛ أبو الفضل السيوطي(٨٤٩ - ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / ٢ ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م .

١٠ - تعجيل المنفعة ، بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلاني ،(٧٧٣-٨٢٢هـ) دار الكتب العربية ، بيروت، لبنان .

١١ - تقريب التهذيب ، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) ، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط/٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م .

١٢ - التقييد والإيضاح ، شرح مقدمة ابن الصلاح ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى(٧٢٥ = ٨٠٦ هـ) ، حققه عبد الرحمن محمد عثمان ، دار الفكر العربي .

١٣ - التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، العلامة عبد الرحمن ابن يحيي المعلمي اليماني ، تحقيق ، محمد ناصر الدين الألباني و محمد عبد الرازق ، دار الكتب السلفية ، القاهرة .

١٤ - تهذيب التهذيب ، أحمد بن على بن حجر العسقلاني ،(٧٧٣-٨٥٢هـ) ، ط / ١ ، دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٨٦هـ .

١٥ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي ٦٥٤ هـ - ٧٧٢ هـ ، حققه وضبطه وعلق عليه دكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، ط / ٢ ، ١٤٠٧ = ١٩٨٧م .

١٦ - الثقات ، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ت٣٥٤هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط / ٣ ، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م .

١٧ - توجيه النظر إلى أصول الأثر ، الشيخ طاهر الجزائرى الدمشقى ، اعتنى بـه عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط/١ ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .

١٨ - الجرح والتعديل ، أبو لبابة حسين ، ، دار اللواء ، الريـاض ، ط/٢ ، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م .

١٩ - الجرح والتعديل ، أبو د محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم ت٣٢٧هـ، دائـرة المعارف العثمانية ، حيدر آبا الدكن ، الهند ، ١٢٧١ = ١٩٥٢م

٢٠ - حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر (نزهة النظر) أحمد بن علـي ابـن حجر العسقلاني (٧٥٣-٨٥٢هـ)، تصنيف تلميذه ، زين الدين قاسم بن قطلوبغـا الحنفي المصري ، ت٨٧٩ ، تحقيق دكتور إبراهيم بن ناصر الناصر ، دار الوطـن للنشر ، الرياض ط/ ١ ، ١٤٢١ = ١٩٩٩م .

٢١ - دراسات في الجرح والتعديل ، دكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، مكتبـة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة ، ط / ١ ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م .

٢٢ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنـوي الهندي (١٢٦٤هـ = ١٣٠٤هـ) ، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة ، ط/٣ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

٢٣ - رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجـهيل، عداب محمود الحمش ، دار حسان بالرياض ، دار الأمـاني بالريـاض ، ط/٢ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

٢٤ - ذكر من يعتمد قوله فى الجرح والتعديل للحافظ شمس الدين محمد بن أحمـد الذهبى (ت ٧٤٨هـ) (مع رسائل أخرى فى علوم الحديث) اعتنى بـها عبـد

الفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط/٥ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م .

٢٥ - سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ) ، تحقيق شعيب الارناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط/٤ ، ١٤٠٦.

٢٦ - شرحا ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ، لزين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي ، ٨٠٦ هـ ، ومعه فتح الباقي على ألفية العراقي للشيخ زكريا الأنصاري ت ٩٢٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٧ - الشرح والتعليل بألفاظ الجرح والتعديل ، يوسف محمد صديق ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، ط / ١ ، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م .

٢٨ - شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، أبو الحسن مصطفى ابن إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، ط/ ١ ، القاهرة ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١م .

٢٩ - صحيح مسلم (بشرح النووى) مسلم بن الحجاج النيسابورى ، المطبعة المصرية ومكتبتها ، القاهرة (د ت) .

٣٠ - الضعفاء الكبير ، الحافظ محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلى ؛ أبو جعفر تحقيق دكتور عبد المعطى قلعجى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١ ، دت .

٣١ - ضوابط الرواية عند المحدثين ، الصديق بشير نصر ، رسالة ماجستير منشورة (منشورات كلية الدعوة الإسلامية – طرابلس) ط/ ١ ، ١٤٠١هـ = ١٩٩٢م .

٣٢ - ظفر الأماني في مختصر الجرجاني لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي تحقيق دكتور تقي الدين الندوي ، دار القلم ، دبي ، ١٤١٥ هـ = ١٩٨٥م.

٣٣ - علم الجرح والتعديل " دراسة وتطبيق " دكتور عبد الموجود محمد عبد اللطيف ، الدار السلفية ، ط/١، ١٣٠٤هـ ، =١٩٨٨م .

٣٤ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ،الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوى ؛ أبو عبد الله (٨٣١ =٩٠٢هـ) تحقيق الشيخ علي حسين علي ، دار الإمام الطبري ، ط / ٢ ، ١٤١٢هـ =١٩٩٠ م .

٣٥ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط / ١ ، ١٣٩٩هـ .

٣٦ - قاعدة فى الجرح والتعديل ، الإمام عبد الوهاب بن على السبكى ؛ تاج الدين (مع رسائل أخرى فى علوم الحديث) اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ط/٥ ، بيروت ، ١٤١٠هت=١٩٩٠م .

٣٧ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/١، ١٣٩٩هـ =١٩٧٩م .

٣٨ - قواعد في علوم الحديث ، ظفر أحمد العثماني التهانوي ، حققه عبد الفتاح أبو غدة (د. ت) .

٣٩ - القواعد والمسائل الحديثية المختلفة فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين وأثرذلك فى قبول الأحاديث أو ردها ، أميرة بنت علي الصاعدي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط / ١ ، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .

٤٠ - الكامل في ضعفاء الرجال ، الحافظ عبد الله بن عدي الجرجانى ؛ أبو أحمد (٢٧٧ - ٣٦٥هـ) تحقيق دكتور سهيل زكار ويحي غزاوي ، دار الفكر ، ط / ٣ ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٤١ - الكفاية فى علم الرواية ، الحافظ أحمد بن على الخطيب البغدادى (ت٤٦٣) ، تحقيق وتعليق دكتور أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربى

٤٢ - المتكلمون فى الرجال الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوى (مع رسائل أخرى فى علوم الحديث) اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ط/٥ ، بيروت ، ١٤١٠هت=١٩٩٠م .

٤٣ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، الحافظ محمد بن زايد ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٤٤ - المصنوع فى معرفة الموضوع (الموضوعات الصغرى) المحدث على القارى الهروى (ت١٠١٤هـ) حققه عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .

٤٥ - المغنى فى الضعفاء ، الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى (ت ٧٤٨٩هـ) ، تحقيق أبى الزهراء حازم القاضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/١، ١٤١٨هـ= ١٩٨٧م .

٤٦ - مقدمة تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، للإمام محمد بن عبد الرحمن المباركفورى ؛ أبو العلى (١٢٨٣- ١٣٥٣هـ) ضبط غريبه وراجع أصوله وصححه عبد الرحمن محمد عثمان ، الناشر محمد عبد المحسن الكتبى ؛ صاحب المكتبة السلفية ، المدينة المنورة .

٤٧ - من كلام أبى ذكريا يحيى بن معين فى الرجال ، يحيى بن معين ١٥٨- ٢٣٣هـ ، تحقيق دكتور أحمد محمد نور سيف ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت .

٤٨ - منهج البخارى فى الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير (رسالة دكتوراه مخطوطة قدمت إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت) ليلى محمد العجلان ، ١٩٩٨م.

٤٩ - منهج النقد فى علوم الحديث ، دكتور نور الدين عتر ، دار الفكر ، دمشق ، ط/٣، ١٤٠١هـ=١٩٩١م.

٥٠ - الموقظة في علم مصطلح الحديث ، الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى (ت٧٤٨هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط / ١ ، ١٤٠٥هـ .

٥١ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى (ت٧٤٨هـ) ، تحقيق علي محمد معوض وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٥٢ - نزهة النظر بشرح نخبة الفكر فى مصطلح حديث أهل الأثر ، الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ) علق عليه محمد كمال الدين الأدهمى ؛ أبو عبد الرحيم ، مكتبة التراث ، القاهرة د.ت .

٥٣ - النكت على ابن الصلاح الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ) تحقيق ودراسة دكتور ربيع بن هادى عمير ، دار الراية ، الرياض ط/١١٠٤هـ=١٩٨٨ م .

٥٤ - هدي الساري مقدمة فتح الباري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ ، تحقيق محب الدين الخطيب وآخرون، المكتبة السلفية ، ط ٣/ ١٤٠٧هـ .